



أثر أنماط هيكل الملكية علي سلوك التجنب
الضريبي - دراسة تطبيقية علي الشركات
غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية

د/ محمد عبد السلام الركايبى^١

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة دمهور

ملخص البحث

استهدف هذا البحث دراسة واختبار العلاقة بين تركيز الملكية بصفة عامة، وتركز الملكية الحكومية، وتركز الملكية الإدارية، وتركز الملكية العائلية، وتركز الملكية المؤسسية، وتركز الملكية الأجنبية بصفة خاصة، وممارسات التجنب الضريبي للشركات وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية عن الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠.

وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية بصفة عامة وممارسات التجنب الضريبي. كما توصلت الدراسة أيضا لوجود علاقة معنوية موجبة بين تركيز الملكية الحكومية وتركز الملكية الإدارية وتطبيق ممارسات التجنب الضريبي. وعلي العكس من ذلك هناك يوجد تأثير معنوى سلبي لتركز الملكية العائلية وتركز الملكية المؤسسية وتركز الملكية الأجنبية علي ممارسات التجنب الضريبي.

الكلمات المفتاحية: تركز الملكية، الملكية الحكومية، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الملكية المؤسسية، الملكية الأجنبية، ممارسات التجنب الضريبي.

¹E. mail: Elrakaibymohamed@gmail.com

The impact of ownership structure patterns on tax avoidance practices - an applied study on non-financial companies listed in the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This research aimed to study and test the relationship between the concentration of ownership structure in general, government ownership, managerial ownership, family ownership, institutional ownership, foreign ownership in particular, and corporate tax avoidance practices, using a sample of non-financial companies listed in the Egyptian Stock Exchange. The period from 2016 to 2020.

The results showed a positive moral relationship between the concentration of the ownership structure in general on tax avoidance practices, and the study also found a positive significant relationship between the focus of the government ownership structure and the concentration of the administrative ownership structure and the application of tax avoidance practices. On the contrary, there is a negative moral effect between the concentration of the family ownership structure, the institutional ownership structure, and the concentration of foreign ownership in tax avoidance practices.

Keywords: ownership structure, government ownership, managerial ownership, family ownership, institutional ownership, foreign ownership, tax avoidance practices.

١ - المقدمة

تقدم الإدارة في كثير من الأحيان على القيام بالأنشطة التي تحقق أرباحاً سريعة متجاهلة تأثيرها السلبي على المدى الطويل، يحدث كل ذلك نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة في وقت تتعارض فيه مصالح الإدارة مع مصالح الملاك المختلفة مخلفة ورائها ما عرف بتكلفة الوكالة التي يتكبدها الملاك من جراء إطلاق يد الإدارة في تسيير شؤون الشركة بوصفها وكالة عنهم. ومن الأنشطة التي قد تقدم الإدارة على القيام بها من أجل تحقيق أو تعظيم دالة منفعة الإدارة في الأجل القصير متجاهلة آثارها في المدى القصير والطويل على تحقيق الأهداف التي ينشدها الملاك ومن هذه الأنشطة أن تقوم الإدارة بممارسة أنشطة التجنب الضريبي (Nengzih, 2018).

ويمكن تعريف التجنب الضريبي بأنه فن ترتيب شؤون الممول بعدة طرق تفيد في تأجيل أو تجنب أداء الضريبة من خلال توظيف إستراتيجيات فعالة في مجال التخطيط الضريبي. ويهدف إلى توفير موارد مالية يمكن إستخدامها في الإنفاق أو الادخار أو الإستثمار. وبعبارة أخرى يعني التجنب الضريبي تأجيل أداء الضريبة وقد تم اشتقاقه من (التخطيط الضريبي) من خلال الاستفادة من الإعفاءات الضريبية وزيادة وتسريع التخفيضات الضريبية والاستفادة القصوى من كافة الثغرات القانونية القابلة للتطبيق لتأجيل أداء الضريبة (Jamei, 2017).

ويمكن القول أن التجنب الضريبي يعنى قيام الإدارة بوضع مجموعة من الإستراتيجيات على مدار العام من أجل تقليل الإلتزامات الضريبية (Ying, 2015).

سعيًا نحو تحقيق الكفاءة في منظومة العمل المحاسبي والضريبي، وإطلاقاً من كون السياسة الضريبية إحدى الأدوات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والتي يأتي على رأسها تحسين البيئة الاستثمارية وتنقية المناخ الإستثماري ليصبح أكثر قدرة على جذب الإستثمارات، بما يساعد على تنشيط عجلة الإقتصاد القومي. فهناك ضرورة تنقية نصوص التشريعات الضريبية التي تولد لدى المستثمر أية مخاوف بشأن الإستثمار، وعلاوة على تحسين البيئة القانونية وجب الإهتمام أيضاً بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة كمنهج متكامل نحو النمو والإستدامة بما يعود بالنفع على الشركات وعلى الإقتصاد القومي بشكل عام. هذا، ويعد التجنب الضريبي أحد الأدوات المالية والمهام الغير الروتينية التي يعتمد عليها الممول كأحد صور التخطيط المالي للشركات، وذلك لما له من الأهمية بشكل يؤثر على بقائها في دنيا الأعمال، كما أنه محل إهتمام العديد من المشرعين وممارسي المهنة والباحثين في العديد من الدول لعقود وحتى الآن (Salawu & Adedeji ZA, 2017).

وفي سبيل تحقيق المستوى الملائم من التجنب الضريبي، تمثل حوكمة الشركات أحدث توجه عالمي للإشراف ولإحكام الرقابة على إدارة الشركات ومنعها من استغلال سلطاتها في تحقيق مكاسب غير

مشروعة أو المتاجرة بمصالح المساهمين وباقي أصحاب المصالح، وأيضاً تعمل آليات الحوكمة على توزيع الصلاحيات والمسئوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وكذلك تحقيق نظام بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسيابية هذه المعلومات على قدم المساواة بما يحقق النزاهة في الأسواق. ومن ثم تزايد دور آليات حوكمة الشركات منفردة ومجموعة سواء كان دورها إستشارياً أو رقابياً في الحد من تلك التصرفات الانتهازية ومشاكل الوكالة الأخرى، والحد من التجنب الضريبي المتعسف وما ينطوي عليه من مخاطر وبالأحرى منع التهرب الضريبي، وبالتالي تحقيق التجنب الضريبي الفعال. كما تحقق حوكمة الشركات التوازن في الحقوق والواجبات بين الأطراف المختلفة من أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين عند ممارسة التجنب الضريبي (Yuniarsih, 2018).

ولكل شركة مستوى تجنب ضريبي أمثل، وعلى اعتبار أن المديرين يتصرفون بعقلانية فعندما يقررون الإرتباط بأنشطة التجنب الضريبي يقومون بالموازنة بين تكاليف ومنافع التجنب الضريبي والتي على أساسها تتأثر قيمة الشركة زيادة ونقصاناً (Landry, et al., Hus et al., 2014, p.29, Nguyen, 2015, p.13, 2013, p.615). إن تحقيق الشركة للوفورات الضريبية الناتجة عن التجنب الضريبي خاصة المتعسف تكون أقل بكثير من تكاليف ضرر وفقدان سمعة الشركة والتي تؤثر بشكل مباشر على الربحية (Bauweraerts, 2009; Hanlon and Slemrod, 2013) فمهما بلغت الحوافز المالية تجاه التجنب الضريبي خاصة المتعسف لابد من معرفة أن سمعة الشركة تعد أصل لا يقدر بثمن Invaluable Assets.

ويعبر هيكل الملكية عن هوية حملة الأسهم داخل الشركة، كما يعبر عن حجم ممتلكاتهم، ويمثل هيكل الملكية المتغير الرئيسي الذي يؤثر على نتائج الأعمال داخل الشركة. ويمكن التفرقة بين نمطين من أنماط هيكل الملكية في الشركات وهما: هيكل الملكية المركزة ويشير هذا النمط إلي تركيز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين، وهيكل الملكية المشتتة والذي يشير إلي وجود عدد كبير من المساهمين في الشركة بحيث يمتلك كل مساهم منهم عدداً قليلاً من الأسهم والتي لا تتجاوز ملكية كل منهم 5% من أسهم الشركة (Choi, 2018).

تتنوع هياكل الملكية فهناك ما يسمى بهياكل الملكية المشتتة Dispersed Ownership Structure والتي تتسم بملكية عدد كبير من المساهمين لعدد صغير من الأسهم وهياكل الملكية المركزة Concentrated Ownership Structure والتي تتسم بملكية عدد قليل من المساهمين لعدد كبير من الأسهم، وتتنوع الأنماط الفرعية لهياكل الملكية ومن أهمها ملكية العائلات وملكوية المديرين وملكوية المؤسسات المالية وملكوية الحكومات (Wang & Cullinan, 2020).

ضريبياً، تعتبر معدلات الضرائب من أهم المتغيرات البيئية المحيطة بالشركات المساهمة، وتؤثر على نمط الملكية داخل الدولة حيث يؤدي إرتفاع معدلات الضرائب أو شيوع معدلات الضرائب التصاعدية إلى انتشار هياكل الملكية المشتتة. فضلاً عن إتجاه الأفراد إلى أوجه الاستثمار التي تتمتع بالعديد من المزايا الضريبية ومن أمثلتها السندات وأنون الخزانة في حالة إعفاءهما من الضرائب. بينما يؤدي إنخفاض معدلات الضرائب إلى إنتشار هياكل الملكية المركزة وذلك من خلال إقدام الأفراد على السيطرة على أكبر عدد من الأسهم مما ينتج عنه زيادة تركيز ملكية الشركات وانخفاض عدد المساهمين المالكين لها، أن تركز الملكية أحد وسائل حل مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين ولكن هناك صراع من نوع آخر ينشأ بين أقلية وأغلبية المساهمين (Thomas & Aryusmar, 2020).

وتناول قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إجراءات مكافحة التجنب الضريبي في مجال ضريبة الدخل، وقد استخدم المشرع المصري بعض الآليات المستخدمه للحد من التجنب الضريبي.

٢ - مشكلة البحث

هناك القليل من الدراسات التي تناولت تأثير تركز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي (Bilicka & Shang, 2020; Endah & Aurora, 2020; Irawan & Turwanto, 2020) لذلك يحاول الباحث دراسة مدى تأثير تركز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي، كما حدد البحث العديد من أنواع تركز هيكل الملكية التي قد تكون بالتجنب الضريبي، علي سبيل المثال؛ تركز الملكية الحكومية، وركز الملكية الإدارية، وركز الملكية العائلية، وركز الملكية المؤسسية، وركز الملكية الأجنبية (Feller & Schanz, 2017; Hussein, 2018; Muhsin, 2019). وأوضحت دراسة Nengzih (2018) أن الشركات التي تهتم بالمشاركة في أنشطة التجنب الضريبي تكون أكثر ربحية، ولديها اختلافات ضريبية دفترية، ولديها إنفاق أكبر فيما يتعلق بأنشطة البحوث والتطوير.

على الرغم من الإختلاف حول من تكون آليات الحوكمة، إلا أن هيكل الملكية يعتبر أحد آليات حوكمة الشركات المتفق عليها، حيث تتجلى أهمية هيكل الملكية في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة. وبالإضافة لذلك يجب أن يراعى حملة الأسهم المجتمع الذي تعمل فيه شركاتهم، ولذلك يؤكد الباحثين (Ying, 2015; Salawu & Adedeji, 2017; Jamei, 2017) على أن مراعاة سمعة الشركة والتي تعنى الإدراك العام من قبل كل أصحاب المصالح للشركة، وبشكل أكثر تحديدا مراعاة كيف يستقبل أصحاب المصالح من العملاء والمستثمرون والدائون والموردين والأجهزة الحكومية إلترام الشركة ضريبياً أو عدم إلترامها بتجنبها للضرائب أو التهرب منها.

وبناء على ما سبق يمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الاجابة على الأسئلة الآتية في بيئة ممارسة المحاسبة المصرية.

هل يؤثر تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي؟ وهل يؤثر تركيز الملكية الحكومية علي ممارسات التجنب الضريبي؟ وهل يؤثر تركيز الملكية الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي؟ وهل يؤثر تركيز الملكية العائلية علي ممارسات التجنب الضريبي؟ وهل يؤثر تركيز الملكية الأجنبية علي ممارسات التجنب الضريبي؟ وذلك كله في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٣- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلي دراسة واختبار تأثير تركيز هيكل الملكية بصفة عامة، والملكية الحكومية، والملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية بصفة خاصة علي ممارسات التجنب الضريبي وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات غير المالية في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠.

٤- أهمية ودوافع البحث

إن أهمية البحث الأكاديمية تتبع من تناوله لقضية بحثية هامة تناولتها عدد محدود من البحوث المصرية (في حدود وعلم الباحث) وهي دراسة واختبار الأثر الذي يمكن أن تحدثه تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي.

ويستمد البحث أهميته العلمية من كونه يسعى لاختبار أثر تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، الامر الذي يؤدي لإثراء المردود العملي الإيجابي للبحث المحاسبي في ذلك المجال، ويزيد من وعي وإدراك مستخدمي المعلومات المحاسبية، والهيئات التنظيمية والتشريعية للحوافر الكبيرة لدى المديرين للمشاركة في ممارسات التجنب الضريبي الإنتهازي بهدف تقليل التكاليف الضريبية للشركات.

كما أن لهذا البحث العديد من الدوافع لعل من أهمها إيجاد دليل علمي علي مدى صحة العلاقة محل الدراسة من عدمه، من خلال منهجية متكاملة لاختبار العلاقة التأثيرية لتركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي، وذلك من خلال إجراء ثلاثة أنواع من التحليل؛ التحليل الأساسي، والتحليل الإضافي، وتحليل الحساسية.

٥- حدود البحث

وفقا لأهداف البحث ومشكلته سيقصر البحث علي دراسة وتحليل واختبار العلاقة بين تركيز الملكية وممارسات التجنب الضريبي، وذلك بالتطبيق علي عينة من الشركات المصرية غير المالية المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠.

وبذلك يخرج عن نطاق هذا البحث إختبار العلاقات محل الدراسة في المؤسسات المالية، والشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية.

٦- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وفي ضوء حدوده سوف يستكمل الباحث خطوات البحث علي النحو التالي:

- ١-٦ تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بالتجنب الضريبي ودوافعه وموقف مصر من ممارساته.
- ٢-٦ تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالتأصيل العلمي لهيكل الملكية
- ٣-٦ تحليل العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي وإشتقاق فروض البحث
- ٤-٦ منهجية البحث
- ٥-٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١-٦ تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بالتجنب الضريبي ودوافعه وموقف مصر من ممارساته

١-١-٦ مفهوم التجنب الضريبي

يعتبر التجنب الضريبي Tax Avoidance من المفاهيم التي إستقطبت اهتماما كبيرا خلال الأونة الأخيرة، نظرا لما يتضمنه من إجراءات وأنشطة وتصرفات بهدف تخفيض مستوى الالتزامات الضريبية (Wang et al. 2020; Gunn et al. 2020; Ha & Feng 2021) مما يؤدي بدوره إلي تخفيض المدفوعات الضريبية للدولة (زيتون، ٢٠٢١).

وتعرف الضريبة علي أنها قيمة مالية يتم فرضها علي الأفراد أو الكيانات الاعتبارية من قبل الحكومات وفقا لمعايير قانونية وضريبية محددة، وتكمن أهمية الضرائب في أنها تعد من أهم المصادر التي تزيد من إيرادات الحكومات، كما أنها تساهم في إعادة توزيع دخل الأفراد، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Michael, 2002). وهناك ما يعرف بالضريبة المباشرة التي يتم فيها دفع المبالغ التي تستحق ضريبيا إلى الدائرة الضريبية مباشرة، أما الضريبة غير المباشرة فيتم فيها استخدام وسيط لجمع ما يستحق من مبالغ ضريبية علي المكلفين. ويجب التفرقة بين مفهوم التهرب الضريبي ومفهوم التخطيط الضريبي ومفهوم التجنب الضريبي وذلك علي النحو التالي:

- مفهوم التهرب الضريبي Tax Evasion

هو مصطلح عام يشير إلى الجهود التي يبذلها الأفراد أو المؤسسات للاحتيال بطرق غير قانونية عن دفع الضرائب. يتضمن التهرب الضريبي عادة تشويه أو إخفاء متعمد للوضع الحقيقي للمكلف الضريبي تجاه السلطات الضريبية للحد من قيمة الضرائب ويشمل على وجه الخصوص تقديم تقارير ضريبية مزيفة، مثل التصريح عن أرباح أقل من القيمة الحقيقية لها (Rusydi, 2020).

و يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه سلوك غير قانوني وغير مسؤول يقوم من خلاله المكلف ضريبيا بالاحتيال على القوانين والقواعد الخاصة بضريبة الدخل أو ضريبة المبيعات من أجل عدم سداد قيمة الضريبة المستحقة عليه كليا أو سداد قيمة أقل من القيمة المستحقة عليه ضريبيا خلال فترة مالية محددة (Widyastuti, 2018).

والتهرب الضريبي هو ظاهرة عالمية، توجد حيثما وجدت الضرائب و يترتب عليها اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات الجزئية والكلية مما قد يترتب عليه استخدام السياسات الاقتصادية بطريقة خاطئة (Chytis & Filos 2020).

- مفهوم التخطيط الضريبي Tax planning

يمكن أن يمارس التخطيط الضريبي من قبل المشرع بجانب ممارسته من قبل الممول نفسه، حيث يمكن للمشرع استخدام التخطيط الضريبي في توجيه السياسات الضريبية للدولة، مثل تخفيض العبء الضريبي للأنشطة الاقتصادية المرغوب فيها، ومن الناحية الأخرى زيادة الأعباء الضريبية على الأنشطة التي تتضاءل أسهامها في دعم السياسة العامة، وذلك بهدف خفض فرص لنتعاشها ومعدل نمو تلك الأنشطة (Innocent & Gloria 2018).

أما بشأن التخطيط الضريبي الذي يمارسه الممول فهناك عدة تعريفات للتخطيط الضريبي، ويمكن توضيح أهم تلك التعريفات علي النحو التالي:

التخطيط الضريبي هو تخفيض الضريبة من خلال التعامل مع أنشطة حقيقية ولكن لها معاملة ضريبية تفصيلية بهدف زيادة ثروة حملة الأسهم وذلك نتيجة تعظيم القيمة الحالية المتوقعة للتوزيعات المستقبلية (Inger, 2013). كما عرفه (ثابت، ٢٠١٧) بأنه فن هيكلة العمليات بعدة طرق تساعد أو تعيق في تأجيل أو تجنب أداء الضريبة من خلال توظيف إستراتيجيات فعالة في مجال التخطيط الضريبي بهدف توفير موارد مالية يمكن استخدامها في الإنفاق أو الإدخار أو الإستثمار.

وأشار (2019) Salah إلي أن التخطيط الضريبي هو أحد أدوات التخطيط المالي والتي يمكن أن تساعد علي تقليل العبء الضريبي أو تأجيله أو تفاديه من خلال تحديد نقاط الضعف والثغرات في قوانين الضرائب في الدولة التي تعمل فيها الشركة.

والتخطيط الضريبي ينطوي على التخطيط من أجل الاستفادة من كافة الإعفاءات والخصومات والحوافز المقدمة في القانون ويمكن تقديم بيان الانواع المختلفة من التخطيط الضريبي كما يلي (Nugroho & Agustia, 2018):

- التخطيط الضريبي قصير الاجل: يتم تخطيط وتنفيذ التخطيط الضريبي في نهاية سنة الدخل للحد من الدخل الخاضع للضريبة بطريقة قانونية.
- التخطيط الضريبي طويل الاجل: يعني يتم وضع خطة في بداية السنة يكون واجب اتباعها على مدار السنة. ولا يساعد هذا النوع من التخطيط على الحصول على المزايا الضريبية كما في حالة التخطيط على المدى القصير ولكن من المرجح أن يساعد على المدى الطويل.
- التخطيط الضريبي المرخص أو المسموح به Permissive Tax Planning: يعني وضع الخطط المسموح بها بموجب أحكام مختلفة من القانون، والتخطيط للاستفادة من الحوافز والخصومات المختلفة، والتخطيط للاستفادة من الامتيازات الضريبية المختلفة الخ.
- التخطيط الضريبي الهادف Purposive Tax Planning: وهذا يعني وضع خطط مع غرض محدد لضمان توافر أقصى قدر من المنافع من خلال الاختيار الصحيح للاستثمار.
- مفهوم التجنب الضريبي

هناك العديد من التعريفات التي تناولت التجنب الضريبي، فقد عرفه (Lietz, 2013) علي أنه محاولة تخفيض الضرائب لمنظمات الأعمال بأي أسلوب. كما أشارت دراسة (Lanis et al., 2019) إلي أن التجنب الضريبي يشتمل علي كل نشاط أو سلوك أو إجراء يتم تنفيذه لتقليل العبء الضريبي بشكل قانوني.

وينقسم التجنب الضريبي إلي نوعين يتمثل النوع الأول في التجنب الضريبي غير الضار Non Aggressive Tax Avoidance وهو عبارة عن التجنب الضريبي القائم علي مزج منظمات الأعمال بين الأنشطة القانونية تماما بغرض تجنب سداد الضريبة، ومن أمثلة هذه الأنشطة: الإستثمار في محفظة السندات المفضلة ضريبيا، اختيار أفضل طرق الإهلاك ضريبيا. بالإضافة علي أن تلك الأنشطة أو التصرفات تتفق مع الأهداف الإجتماعية الإقتصادية التي يسعى المشرع إلي تحقيقها عند صياغة القانون الضريبي (Knuutinen, 2014).

أما النوع الثاني من التجنب الضريبي فهو التجنب الضريبي الضار Aggressive Tax Avoidance ويمكن تعريفه علي أنه سلوك ينظر إلي تخفيض العبء الضريبي لمنظمات الأعمال علي أنه الأولوية الأكثر أهمية (Lisowsky, 2010).

وقد حددت دراسة (Lietz, 2013) معيار للفصل بين التجنب الضريبي الضار والتجنب الضريبي غير الضار، وهو (MLTN= More Likely Than Not) وأوضح هذا المعيار أن الصفقات الضريبية التي تخضع للفحص الضريبي بدرجة احتمال أكبر من ٥٠% تعتبر صفقات مقبولة أو غير ضارة، واعتبار الصفقات الضريبية التي تخضع للفحص الضريبي بدرجة احتمال أقل من أو تساوي تعتبر صفقات ضاره. ويمكن توضيح الإختلافات بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي والتهرب الضريبي من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول ١: الاختلافات بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي والتهرب الضريبي

التهرب الضريبي	التجنب الضريبي	التخطيط الضريبي	البيان
استخدام الممول لأساليب غير قانونية للتهرب من دفع الضريبة، ويعتمد علي تقديم بيانات غير صحيحة بغرض عدم دفع الضريبة	هو كل ميزه يحصل عليها الممول تؤدي إلى إعفاءه من الالتزام الضريبي، أو تخفضه دون أن يعد متهرباً، إلا أنه يمكن أن يتعارض مع روح القانون (تجنب ضريبي ضار)	هو الإجراءات والخطط التي يتبناها الممول لتتظيم نشاطه بما يمكنه من التعامل مع التشريعات الضريبية بأقل عبء ضريبي ممكن.	المفهوم
- يرتب فيه الممول أوضاعه وشؤونه بشكل إحتيالي بغرض تخفيض الضريبة أو عدم دفعها. - الدافع من وراءه خرق القوانين الضريبية - عدم الإفصاح عن بيانات ومعاملات الممول إلى مصلحة الضرائب نتيجة الإخفاء العمدي لها. - يقوم الممول بطمس أو تسويه طبيعة المعاملات وحقيقتها عن الإدارة الضريبية.	- يقتصر علي بعض المعاملات دون البعض الأخر ويتعامل مع تشريع ضريبي دون غيره. - يمثل استغلالاً للمنطقة التي يهدف المشرع إلي تخطيطها ولكنه لم يتمكن من ذلك. - الإفصاح عن كل بيانات الممول إلى مصلحة الضرائب وعدم الإخفاء العمدي لهذه المعاملات	- يؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة المستحقة أو عدم إستحقاقها أصلاً. - ينظم أوضاع الممول علي المدى البعيد من خلال استراتيجيات بعيدة المدى. - يوجه المنظمة إلى الإستثمار في المجالات المفضلة ضريبياً. - يؤدي إلى تخفيض الإيرادات العامة للدولة متمثلة في الضرائب التي لاتدفع بسبب الوفر الذي تحقق من خلال ذلك التخطيط.	الخصائص
سلوك يجرمه القانون	سلوك لا يجرمه القانون	سلوك لا يجرمه القانون	الموقف القانوني

المصدر: (الشورابي، ٢٠١٢، ص ١٣)

٦-١-٢ دوافع التجنب الضريبي

يترتب علي التجنب الضريبي العديد من المنافع والعوائد لعل من أهمها تعظيم قيمة الشركة، فالتجنب الضريبي يعتبر بصفة عامة، شكلاً من أشكال خلق القيمة التي تهدف إلي زيادة ثروة المساهمين (Irawan & Turwanto, 2020). واتساقاً مع ذلك خلص (Lastiati et al., 2020) إلي أن التجنب الضريبي من شأنه تحقيق وفرات نقدية تستخدم في سداد ديون الشركة والتزاماتها وتحسين وضعها المالي، مما

يساهم في إضفاء نوعا من الإستقرار المالي للشركة، بالإضافة إلي المساهمة في تخفيض تكلفة الحصول علي التمويل اللازم.

وأوضح (Goh et al., 2016) أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تساهم في توفير الموارد اللازمة لتطوير الشركة من خلال الاستثمار أو زيادة النقد المتاح للمساهمين من خلال توزيعات الأرباح ، وبالتالي تدعيم ثروة الملاك سواء في صورة تعظيم قيمة الشركة عن طريق زيادة حجم الاستثمارات أو عن طريق التوزيعات النقدية المباشرة.

وأضاف (Khuong et al., 2020) أن ممارسات التجنب الضريبي تساعد علي تخفيض تكلفة حقوق الملكية، وذلك من خلال تحقيق وفورات ضريبية كبيرة، مما يترتب عليه زيادة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، والتي يمكن إستخدامها في عمليات الاستثمار وأنشطة البحوث والتطوير، مما ينعكس إيجابيا علي قيمة الشركة.

إلا أن ممارسات التجنب الضريبي قد يترتب عليها تكاليف وأثار سلبية، فقد أوضح (Chen et al., 2016) أن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي له أثار سلبية علي المجتمع وذلك بسبب عدم قيام الشركة بدفع نصيبها العادل من الضرائب، مما يترتب عليه خسارة كبيرة وطويلة المدى علي المجتمع ككل، كما يترتب عليه ضرر بسمعة وقيمة الشركة. كما أوضح (Blaylock 2016) أن الشركات غالبا ما تمارس معاملات معقدة لتجنب اكتشاف السلطات الضريبية التجنب الضريبي، وعلاوه علي أن تلك المعاملات تخفي الموارد عن السلطات الضريبية، فيمكنها أيضا إخفاء الموارد عن المساهمين؛ مما قد يسمح للإدارة بإستخدام تلك المعاملات في تحقيق مصالح شخصية.

وبالتالي يرى الباحث أن ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تؤدي إلي تقليل المدفوعات الضريبية للشركة، مما يترتب عليه تحقيق وفورات نقدية، وتوفير الموارد اللازمة لتطوير الشركة عن طريق الاستثمار وزيادة النقد المتاح للمساهمين من خلال التوزيعات. ومع ذلك تشير نظرية الوكالة إلي أن المديرين قد يحاولون النقدية الناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي لخدمة مصالحهم الشخصية.

٦-١-٣ موقف مصر من التجنب الضريبي

قامت مصر بمجهود في مكافحة التجنب الضريبي حيث انضمت جمهورية مصر العربية في ٢٠١٧/٦/٧ لخطة عمل منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وذلك من خلال مشروعها لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح والذي حدد ١٥ اجراء يتعين الإضطلاع بها لمعالجة الأثار السلبية لتآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، واستهدفت إتفاقية منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في مجملها معالجة التحديات للإقتصاد الرقمي ومنع الممارسات الضريبية الضارة والحد من تآكل وعاء الضريبة عن طريق الفوائد والمدفوعات المالية الأخرى، بالإضافة إلي تحييد أثار الترتيبات الهيئنة والتخطيط الضريبي وأسعار

التحويل وإيجاد آلية لفض المنازعات وأداة متعددة الأطراف لتعديل إتفاقات الضرائب الثنائية بين الدول دون وجود حاجة لمفاوضات ثنائية بينها، كما إنظمت مصر للمنتدى العالمي للشفافية ومشاركة المعلومات الضريبية (إبراهيم، ٢٠٢١).

وتناول قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ إجراءات مكافحة التجنب الضريبي في مجال ضريبة الدخل كما يري (عبد القادر، ٢٠١٨؛ الدمرداش، ٢٠٢٠) من خلال مكافحة التجنب الضريبي الناتج عن أسعار التحويل: فتتص المادة رقم ٣٠ من قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بالإضافة لقرار وزير المالية رقم ٥٤٧ لسنة ٢٠١٨ علي أنه" إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص غير مرتبطين من شأنها خفض وعاء الضريبة أو نقل عبئها من شخص خاضع للضريبة إلي آخر معفي منها أو غير خاضع لها يكون للمصلحة تحديد الربح الخاضع للضريبة علي أساس السعر المحايد" ويتحدد السعر المحايد المنصوص عليه في المادة رقم ٣٠ بإحدى الطرق التالية: (طريقة السعر الحر المقارن أو طريقة التكلفة الإجمالية مضافا إليه هامش ربح أو طريقة سعر إعادة البيع).

وكذا مكافحة التجنب الضريبي الناتج عن المعاملات التي تهدف لتفتيت الدخل: فقد استخدم المشرع المصري بعض الآليات ومنها: الاعتراف بالشخصية المعنوية لشركات الأشخاص، ومن ثم إخضاع صافي أرباح الشركة للضريبة قبل التوزيع، وضع حد أقصى لما يمكن أن تخصصه الشركة من الأرباح السنوية الصافية لتوظيفاتها الذاتية، ومن ثم لايعد الاحتياطات والمخصصات من التكاليف واجبة الخصم، عدم خصم الأجور والمرتببات وما في حكمها للمكلف والزوجة والأولاد والشركاء في شركة التضامن والتوصية البسيطة ولمدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة الذي يمتلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أغلبية الحصص في الشركة، عدم الاعتراف بالهبات والتصرفات التي تتم بين المركز الرئيسي والفروع أو الفروع وبعضها أو بين الزوجين وكذلك الشركات العائلية التي تقوم بين الزوج والزوجة والأولاد القصر لتفتيت الأرباح (إبراهيم، ٢٠٢١).

٦-٢ تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالتأصيل العلمي لهيكل الملكية

أشارت العديد من الدراسات (Choi, 2018; Hassan, 2018; Ayuba, 2019) إلي أن هيكل الملكية يعبر عن هوية حملة الأسهم في الشركة وحجم ممتلكاتهم، ويمكن التمييز بصفة عامة بين نوعين رئيسيين من هياكل الملكية في الشركات المساهمة وهما الملكية المركزة والملكية المشتتة. وتشير الملكية المركزة إلي أن الملكية والسيطرة تكون متركزة في يد عدد صغير أو محدود من المساهمين حيث يحق لهذا النوع من الملاك الاشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية. ويمكن تصنيف الملكية المركزة إلي: ملكية مركزة في يد كبار المستثمرين، وملكية مركزة في يد الإدارة وتسمى ملكية إدارية، وملكية مركزة في يد الدولة وتسمى ملكية حكومية، وملكية مركزة في يد المؤسسات المالية وتسمى

ملكية مؤسسية، وملكية مركزة في يد مستثمر أجنبي وتسمى ملكية أجنبية وملكية مركزة في يد عائلة واحدة وتسمى ملكية عائلية. بينما تشير الملكية المشتتة إلي وجود عدد كبير من المساهمين بالشركة والذين يمتلكون عددا قليلا من أسهم الشركة، ولهذا النوع من الملكية تأثير ضعيف علي قرارات وتصرفات الإدارة ويترتب عليه زيادة تكاليف الوكالة ومشاكلها الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة. ويمكن توضيح الأنماط المختلفة لهياكل الملكية من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول ٢: الأنماط المختلفة لهياكل الملكية

الملكية المشتتة	الملكية المركزة				
	ملكية كبار المستثمرين	الملكية الادارية	الملكية الحكومية	الملكية المؤسسية	
يتم توزيع ملكية الشركات بين الاف او ربما مئات الاف من صغار المستثمرين الذين عادة لا يشاركون في الادارة.	وتعني ان الشركة يتم السيطرة عليها من قبل عدد صغير من كبار المستثمرين	تعني مقدار او نسبة املاك او سيطرة الادارة على الشركة بمعنى اخر قيام بعض حملة الاسهم بالمشاركة في الادارة التنفيذية للشركة	تعني ان تقوم الحكومة بالامتلاك المباشر للشركة او السيطرة عليها او ان تقوم احد المؤسسات التابعة للحكومة بتشكيل غير مباشر بامتلاك او السيطرة على الشركات مثال قيام بنك تابع للحكومة بالسيطرة على شركة ما.	تعني ان يتم امتلاك او السيطرة على الشركات من قبل بعض المؤسسات مثل البنوك او شركات التأمين.	هي شركات تنسب الي عائلة معينة وتكتسب شهرتها من شهرة العائلة او العكس ان تكتسب العائلة شهرتها من خلال شهرة الشركة التي تحمل اسمها، وهي شركات في اغلب الاحيان مغلقة على ملاكها وقد يكون هناك سيطرة فقط من العائلة على الشركة وليست ملكية بنسبة 100٪

المصدر: (Chen et al.,2013)

٦-٢-١ النظريات المفسرة للعلاقة بين هيكل الملكية والتجنب الضريبي

إن النظرة التقليدية للتجنب الضريبي كنشاط قد يعظم قيمة الشركات من خلال تحويل الثروة من الدولة لحملة الأسهم أهملت أحد الخصائص الهامة للشركات المساهمة وهي الفصل بين الملكية والرقابة، فمع انفصال الملكية عن الإدارة، ظهرت نظرية الوكالة التي ترتكز بالأساس على عدم تماثل المعلومات بين الأصل-حملة الأسهم- وبين الوكيل-المديرين-، وعلى ذلك فإن المديرين يتكون لديهم الدوافع التي بها يستخدمون كل فرصة ممكنة لزيادة ثروتهم حتى لو كانت ضد مصالح حملة الأسهم، وأن تعظيم منفعة الوكيل ليس بالضرورة تتفق مع تعظيم منفعة الأصل (Bradshaw, 2019).

وتأسيسا على ما تقدم وفيما يخص البعد الضريبي، تفسر نظرية الوكالة التعارض في المصالح بين الملاك والإدارة لأن المديرين الذين يتوقع منهم أن يتخذوا قرارات فعالة ضريبيا يقومون في الحقيقة بتصرفات إدارية انتهازية (Managerial Opportunism)؛ والعمل على تحويل الثروة لأنفسهم فيما يعرف بعمليات التريح الإداري (Managerial Rent Extractions) بشكل يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة، حيث أن سيطرة المديرين وقدرتهم على تبرير التعقيد والغموض المصاحب للتجنب الضريبي

بسبب عدم تماثل المعلومات وبشكل يصعب معه إكتشاف ممارسات التجنب الضريبي من قبل مصلحة الضرائب (Mulya & Kristian, 2020).

وعلاوة على إضرار المديرين بمصالح حملة الأسهم من خلال تحويل الثروة وموارد الشركة لأنفسهم، فإن كبار حملة الأسهم أيضا من المحتمل استخدامهم بعض أنشطة التخطيط الضريبي التي تضر بمصالح صغار المساهمين ونظرا لأن نظرية الوكالة اهتمت بالعلاقات التعاقدية الداخلية في الشركة فلم تقدم تفسيراً كاملاً لعلاقة آليات حوكمة الشركات بالتخطيط الضريبي ومن ثم تزايد الإهتمام بنظرية أصحاب المصالح (Oktaviyani & Munandar, 2017).

ومن خلال نظرة أكثر إتساعاً، توجد علاقة وكالة بين الشركة والمجتمع، فالمجتمع يمثل الأصيل والشركة تمثل الوكيل وفي ظل هذه العلاقة يعهد المجتمع بموارده المتمثلة في الأرض والعمل وأرس المال للشركة لإستغلالها في ظل إفت ارض أن الشركة لا تستغلها لتحقيق الربح المناسب لها فقط وإنما لتحقيق منافع للمجتمع كله، والشركات التي لا تسعى إلى ذلك وإنما تلجأ للتعسف والتهرب الضريبي ينظر إليها على أنها مواطن غير صالح (Tijjani & Peter, 2020).

هذا، وترتكز نظرية أصحاب المصالح أو نظرية أطراف الحوكمة The Theory of Governance Partnership أو نظرية المسؤولية الإجتماعية على العلاقة بين الشركة والعديد من الأطراف أصحاب المصالح في المجتمع مثل الجهات الحكومية خاصة مصلحة الضرائب والإتحادات العمالية والنقابية والعملاء والموردين، والتأكيد على ضرورة أن تدفع الشركات حصة عادلة من الضرائب (Fair Share of Taxes) تمثل قدر مهم من مسؤولية تلك الشركات الإجتماعية هذا، وفي ضوء نظرية أصحاب المصالح التي تقوم على أساس وجود عقد ضمني بين الشركة والمجتمع (An implicit social contract)، تسعى الشركات لإضفاء إلزامها القانوني والحفاظ على علاقتها مع البيئة السياسية والإجتماعية المحيطة بها، وفي المجال الضريبي عليها الحفاظ على وضع جيد مع مصلحة الضرائب بالإمتثال لقوانين الضرائب، لأنه بدون ذلك يتأثر بقائها واستمراريتها بغض النظر عن مدى جودة أدائها المالي، فالنقص في الإيرادات الضريبية الموجهة للمنفعة العامة نتيجة التعسف والتهرب الضريبي يضر بسمعة وإيرادات الشركة لدى أصحاب المصالح، ويحتمل أن يكون ذلك الإضرار بالعلامة التجارية غير قابل للإسترداد مرة أخرى حيث أوضح أن تخفيض العبء الضريبي الفعلي للشركة يكون في صالح المساهمين إذا لم تؤخذ اعتبارات سمعة الشركة في الحسبان. (Jamei, 2017).

ويخاص الباحث مما سبق إلي أن هناك نوعين رئيسيين من هياكل الملكية في الشركات المساهمة، وهما الملكية المركزة والملكية المشتتة، كما أن ممارسات إدارة وتخفيض الضريبة يمكن أن تختلف من حيث درجة المشروعية القانونية والأخلاقية، وبالتالي فإن تلك الممارسات يمكن أن تعود بالنفع علي الشركة والمساهمين، كما قد ينتج عن تلك الممارسات مخاطر يمكن أن تضر بالشركة وسمعتها.

٦-٣ تحليل العلاقة بين أنماط هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي وإشتقاق فروض البحث

أشارت دراسة (Tijjana & Peter (2020) إلي أن مشكلة الوكالة تظهر مع الملكية المشتتة وتعنى قيام المديرين باتخاذ القرارات التي تحقق مصالح الشخصية على حساب مصلحة المساهمين. وبالتالي فمن المتوقع ان تزيد عمليات التجنب الضريبي لكي تستفيد الادارة من الحوافز والاعفاءات والخصومات الضريبية من أجل تعظيم دالة المنفعة الخاصة بها. فالقوانين الضريبية في كل دولة تحتوى على مجموعة من الحوافز والاعفاءات الضريبية من اجل تشجيع الاستثمارات وبالتالي فان القوانين بذلك تعطى المزيد من الفرص للإدارة للاستفادة من الفروق في معدلات الضرائب والمزايا الضريبية من خلال التوفيق بين هذه الفرص والقرارات المالية والاستثمارية التي تتخذها الإدارة وبالتالي قد تدخل الإدارة في بعض المشروعات أو المجالات الاستثمارية أو حتى إتخاذ بعض القرارات المالية التي تجعلها تحظى بمزايا ضريبية مما يجعل الأرباح تبدو بشكل كبير وبالتالي زيادة المكافآت التي تحصل عليها الادارة.

في حين أن من أهم مزايا الملكية المركزة تنتج عما لدى الملاك من القوة والحافز على مراقبة الأداء وبالتالي تقليل احتمالات اساءه الإدارة للسلطة ونظرا لأن هؤلاء الملاك يميلون إلى الإبقاء على استثماراتهم لمدة طويلة فعادة ما يكونوا أكثر ميلا نحو تأييد القرارات التي تستهدف تطوير الأداء على المدى الطويل بدلا عن القرارات التي تستهدف زياده الأرباح على المدى القصير (هندي، ٢٠٠٩) وبالتالي فان ذلك يكون دافع لتقليل عمليات التجنب الضريبي من قبل الادارة.

لكن في نفس الوقت فان الملكية المركزة خاصة في حالة السيطرة الجزئية وليس السيطرة الكلية قد تكون دافع الى اتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم منافع الفئات المسيطرة على الشركات على حساب الأقليات من المستثمرين في الشركات فقد وجدت دراسة (Desai & Dharmapala (2008 ان الملكية المركزة أو تركيز رأس المال هو وسيلة لحل مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين. ومع ذلك، فإنه خلق نوع آخر من الصراع بين مساهمي الأقلية والمسيطرين على الشركة.

وعلي الجانب الآخر أوضحت دراسة (Oktaviyani & Munandar (2017 أن مشكلة الوكالة تظهر مع الملكية المركزة، فعندما يسيطر كبار المساهمين على القرارات المصيرية للشركة وعلى الادارة ويقومون بتنفيذ السياسات والاجراءات التي تحقق مصالحهم على حساب مصالح الاقلية من المساهمين. ودعمت نتائج دراسة (MAHENTHIRAN & KASIPILLAI (2012 هذا الرأي حيث ووجدت أنه كلما زاد الملكية المركزة كلما إنخفض معدل الضريبة الفعال على هذه الشركات بمعنى اخر ارتفاع او زياده عمليات التجنب الضريبي من قبل الشركات.

كذلك دراسة (Hamed & boussaidi 2015) التي تمت على الشركات التونسية ووجدت ان الشركات ذات الملكية المركزة تميل الى العدوانية الضريبية بمعنى اخر تزيد من عمليات التجنب الضريبي ويفسر ذلك ان المساهمين المسيطرين يسعون الى تعظيم منافعهم وثرواتهم من خلال تعقيد الانشطة المالية على حساب الأقليات.

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر تركيز الملكية علي إستخدام ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. وهو ما يقود الباحث إلي إشتقاق الفرض الأول علي النحو التالي:

H1: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

الدراسات التي تناولت تأثير تركيز الملكية الحكومية Governmental Ownership علي ممارسات التجنب الضريبي

تنتشر الملكية الحكومية للشركات في الإقتصاديات الناشئة، وعلى الرغم من برامج الخصخصة التي تتبعها بعض الحكومات إلا أنها لازالت تسيطر على عدد كبير من الشركات خاصة الصناعات الرئيسة وتتشابه الملكية الحكومية مع الملكية المؤسسية أنها ملكية طويلة الأجل (Chen et al., 2013, 103).

وفيما يخص البعد الضريبي، أظهرت نتائج دراسة (Lanis & Richardson 2011) أن الشركات التي لا تسيطر الحكومة على هيكل ملكيتها ويمتلك مجلس الإدارة بها نسبة أكبر من الأسهم بالإضافة إلى إزدواجية وظيفة المدير التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة Duality تكون أكثر تعسفا ضريبيا من الشركات ذات هيكل الملكية الحكومية. كما يؤثر حيافة مجلس الإدارة للأسهم في الشركات ذات الملكية الحكومية على ممارسات التجنب الضريبي، وأن هذا لا يختلف عما إذا كانت سيطرة الحكومة محلية Local أو مركزية Central. حيث تكون الشركات ذات الملكية الحكومية المحلية في المناطق الأقل نمواً وتنفيذ حوكمة الشركات بها أقل فعالية.

كما أضافت دراسة (Gaaya 2017) أن المديرين في الشركات ذات الملكية الحكومية لديهم أهداف سياسية مثل المحافظة على الإيرادات الحكومية وتجنب ممارسات التجنب الضريبي الضارة لشركاتهم، خاصة إذا كانوا من المستفيدين من التعيينات السياسية والترقيات الوظيفية.

بينما توصلت دراسة (You 2014) لوجود ارتباط إيجابي بين نسبة الملكية الحكومية وممارسات التجنب الضريبي للشركة.

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن يؤثر تركيز الملكية الحكومية علي إستخدام ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. وهو ما يقود الباحث إلي إشتقاق الفرض الثاني علي النحو التالي:

H2: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية الحكومية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

الدراسات التي تناولت تأثير تركيز الملكية الإدارية Managerial/Director Ownership علي ممارسات التجنب الضريبي

يقصد بها إمتلاك المديرين وأعضاء مجلس الإدارة Board Shareholdings لجزء من أسهم رأس مال الشركة، وبالتالي تتقارب مصالح المديرين مع مصالح حملة الأسهم وفقا لنظرية الوكالة ومن ثم الحد من سلوكهم الإنتهازي، نظرا لما يتولد لديهم من حوافز لحماية حصصهم المالية لأنهم سيتحملون جزءا من تكلفة الوكالة ومن ثم يكونون حرصين على تخفيضها وبالتالي تعظيم قيمة الشركة؛ أما ضريبيا فإن الشركات ذات الملكية الإدارية تكون أقل تجنباً للضريبة وذلك لتركز الملكية وإتخاذ القرارات لدى عدد قليل من متخذي القرارات (الملاك المديرين) ومن ثم يكونوا أكثر كرها للمخاطرة وأقل استثمارا في المشروعات عالية المخاطرة ومنها التعسف الضريبي حيث يعد التخطيط الضريبي نشاط محفوف بالمخاطر وقد يحمل الشركة تكاليف كبيرة (Endah & Aurora, 2020).

كما توصلت دراس (McGuire et al. (2014) أنه نظرا لزيادة حقوق التصويت للداخليين المنشئة لسيطرة الإدارة Managerial Entrenchment بما يسمح للمديرين بأداء دون المستوى الأمثل ودون خوف من فقدان وظائفهم وعلى ذلك ينخفض مستوى التخطيط الضريبي.

وفي نفس الإتجاه أكدت دراسة (You (2014) على أن الشركات تخفض من نسبة الملكية الحكومية وتزيد من الملكية الإدارية لتشجيع المديرين على تعظيم مصالح الشركة وتخفيض السلوك المتعسف غير المعقول للتخطيط الضريبي. وعلى العكس من ذلك يرى (Chen et al. (2013) أنه نظرا لوجود حوافز لتعظيم قيمة الشركة يستخدم التحسين والسيطرة الإدارية لزيادة التعسف الضريبي.

وبالإضافة لما تقدم، يتأثر هيكل الملكية بباقي آليات حوكمة الشركات في علاقته بمستوى التخطيط الضريبي، فالشركات ذات الملكية الإدارية ترتبط بإرتفاع في مستوى التجنب الضريبي إذا كان لديها إدواجية في دور رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وحتى لو كان لديها مجلس إدارة مستقل ويؤكد على ذلك إهتمامهم بمصالحهم، وعلى العكس من ذلك توصلت دراسة (Boussaidi and Hamad (2015) إلى أن التنوع داخل مجلس الإدارة الشركات ذات الملكية الإدارية يحد من ممارسات التجنب الضريبي.

تري دراسة (chen et al (2013) التي تمت على عينة من الشركات الصينية خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٩ التي قارنت بين مجموعه الشركات الحكومية وغير الحكومية فقد وجدت ان الشركات غير الحكومية التي تسيطر عليها الادارة وهناك مكافآت للادارة معتمده على قيمة الاسهم تمارس عمليات ضريبية عدوانية بمعنى اخر ان الادارة تمارس عمليات تجنب ضريبي ضارة.

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن تؤثر تركيز الملكية الإدارية علي إستخدام ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. وهو ما يقود الباحث إلي إشتقاق الفرض الثالث علي النحو التالي:

H3: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية الإدارية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

الدرا سات التي تناولت تأثير تركيز الملكية العائلية Family Ownership علي ممار سات التجنب الضريبي

قد يتاح لأحد العائلات السيطرة على الشركة سواء من خلال الملكية أو الإدارة أو كلاهما ويطلق عليها الشركات العائلية، وتكون تلك الشركات ومديريها الأقرب إلى الواقع الإقتصادي والأكثر حرصا على إتخاذ قرارات سليمة لضمان استمرارها والحفاظ على إسم وأموال العائلة وذلك مقارنة بالشركات المساهمة غير العائلية والتي تعمل بأموال المساهمين، كما أن خصائص الشركات العائلية تولد حافزا لتخفيض مشاكل الوكالة وذلك من خلال تقارب والنقاء المصالح بين المديرين والمساهمين Convergence of Interests، إلا أن هيكل الملكية العائلية ينطوى على احتمالات أكبر للصراع فيما بين أغلبية وأقلية المساهمين.

تستخدم نظرية الوكالة لتبرهن على كيف يؤثر إختلاف نمط هيكل الملكية بشكل مباشر على مستوى التخطيط الضريبي، فجد أن أصحاب الشركات العائلية أكثر قلقا بشأن العقوبات التي قد تفرض على الشركة وإنخفاض سعر السهم الذي من الممكن أن يسببه التعسف الضريبي وعلى ذلك يقل الصراع بين سلوك المديرين والملاك؛ بأن الشركات ذات الملكية العائلية أكثر استعدادا للتخلي عن المزايا الضريبية لتجنب تكاليف الوكالة غير الضريبية الناتجة عن احتمالية إنخفاض أسعار الأسهم (Tijjani & Peter, 2020).

ومن ناحية أثر هيكل الملكية وسمعة الشركة ماليا وضريبيا، تنشأ صراعات الوكالة الأكبر بين كبار المساهمين وصغارهم وصراعات الوكالة الأقل تكون بين المديرين والمساهمين في الشركات العائلية عن غيرها من الشركات، فالشركات العائلية تتخذ قرارات ليست دائما اقتصادية الأثر بشكل كبير في الأجل القصير وإنما تنظر أكثر للإستثمار طويل الأجل وتتصرف بشكل مختلف عن الشركات غير العائلية إذا

لزم الأمر حفاظا على اسم وتاريخ وموقف العائلة أن الشركات العائلية لا تتورط في أنشطة التجنب الضريبي خاصة غير القانونية منها. وبالتالي توصلت دراسة (Annuar et al., 2014) إلى أن الحوكمة الجيدة متمثلة في استقلال مجلس الإدارة تخفف من العلاقة الموجبة بين الملكية العائلية والتجنب الضريبي.

وهدفت دراسة (Gaaya & Lakhal, 2017) إلى دراسة علاقة تأثير الملكية العائلية على تجنب الشركات للضرائب، واستخدم الباحث منهج التصميم استنادا إلى عينة مكونة من ٥٥ شركة تونسية مدرجة في البورصة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، وتم استخدام نماذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي المقدر بأخطاء قياسية قوية، وأظهرت النتائج أن ملكية العائلة لا ترتبط بشكل إيجابي بممارسات تجنب ضريبة الشركات.

وهدفت دراسة (Mulya & Kristian, 2020) إلى اختبار تأثير خصائص الشركة (الرفع المالي والربحية) على التخطيط الضريبي العدواني مع استخدام هيكل الملكية العائلي كمتغير معدل على شركات التعدين التابعة للقطاع العام المدرجة في بورصة اندونيسيا كان مجتمع الدراسة هو الشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية في الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٦، أجرى الباحث دراسة باستخدام ١٢ شركة من الشركات العامة في قطاع التعدين كعينات بحثية مع وجود ٦٠ مشاهدة كبيانات للعينة. وتمت معالجة جميع البيانات باستخدام الإصدار SPSS ٢٢ و Warp Pls 5.0. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن معدل الرفع المالي له تأثير إيجابي على التخطيط الضريبي العدواني. بينما معدل الربحية له تأثير سلبي على التخطيط الضريبي العدواني. بينما متغيرات الرفع المالي المعدلة عن ما يكون هيكل الملكية العائلي متغير مستقل لديها تأثير إيجابي على التخطيط الضريبي العدواني، وايضا متغيرات الربحية المعدلة عن ما يكون هيكل الملكية العائلي متغير مستقل لديها سلبية التأثير على التخطيط الضريبي العدواني. بناء على الاختبار التجريبي خلصت النتائج إلى أن الملكية العائلية لهم دورا كبيرا في إجراءات التخطيط الضريبي العدواني في الشركة التي يمتلكونها.

وبناء على ما سبق يتوقع الباحث أن تؤثر تركيز الملكية العائلية علي إستخدام ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيمة في البورصة المصرية. وهو ما يقود الباحث إلي إشتماق الفرض الرابع علي النحو التالي:

H4: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية العائلية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيمة بالبورصة المصرية.

الدراسات التي تناولت تأثير تركيز الملكية المؤسسية **Foreign Ownership** علي ممارسات التجنب الضريبي

تعد الملكية المؤسسية لهيكل الملكية الأكثر إنتشارا خلال العقود الأخيرة، وفيه تتركز ملكية أسهم المنشأة في يد بعض المؤسسات مثل صناديق الاستثمار وشركات التأمين وصناديق المعاشات، ووجود المؤسسات المالية في هيكل الملكية سوف يزيد من فعالية الرقابة التي يتم ممارستها على الإدارة وبالتالي الحد من التجاوزات بما يخفض من مشاكل الوكالة ومن ثم زيادة جودة الأرباح خاصة في الأجل الطويل (Waluyo, 2017).

وفيما يخص البعد الضريبي للملكية المؤسسية ومن خلال رقابتها الأكثر فعالية وبما تمتلكه من حوكمة قوية متمثلة في رقابة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة يقل بها الفروق الضريبية كأحد صور التجنب الضريبي وذلك بغض النظر عن كون الشركة مخطط ضريبي جيد أم تتلاعب في الأرباح ضريبيا Aggressive Tax Planner (Handayani & Ibrani, 2019).

هدفت دراسة (Oktaviyani & Munandar (2017) إلى اختبار العلاقة بين تأثير الملاءمة المالية ونمو المبيعات والملكية المؤسسية وبين تجنب الضرائب مع الربحية كمتغير معدل، واستخدمت شركات عقارات وممتلكات مدرجة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية كعينة للدراسة، في الفترة بين ٢٠١١-٢٠١٥، واستخدمت تحليل الإنحدار. وتشير النتائج إلى أن الملاءمة المالية لها تأثير كبير وإيجابي على تجنب الضرائب. ومن ناحية أخرى، لا يؤثر نمو المبيعات على ممارسات التجنب الضريبي، وهناك تأثير سلبي للملكية المؤسسية علي ممارسات التجنب الضريبي.

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن تؤثر تركيز الملكية المؤسسية علي إستخدام ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. وهو ما يقود الباحث إلي إشتراق الفرض الرابع علي النحو التالي:

H5: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية المؤسسية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

الدراسات التي تناولت تأثير تركيز الملكية الأجنبية Institutional Ownership علي ممارسات التجنب الضريبي

هدفت دراسة (Tijjani & Peter (2020) إلى دراسة علاقة تأثير هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي علي الشركات غير المالية المدرجة في بورصة نيجيريا باستخدام نموذج الإنحدار، تم استخراج بيانات الدراسة من التقارير السنوية وحسابات الشركات لمدة عشر سنوات (٢٠٠٨-٢٠١٧). وتوصلت الدراسة أن هيكل الملكية الأجنبي له تأثير سلبي على ممارسات التجنب الضريبي.

وأضافت دراسة (Mulya (2020 أن هناك علاقة ارتباط معنوية سالبة بين تركيز هيكل الملكية الأجنبية وممارسات التجنب الضريبي

وبناء علي ما سبق يتوقع الباحث أن تؤثر تركيز الملكية الأجنبية علي إستخدام ممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية. وهو ما يقود الباحث إلي إشتقاق الفرض الرابع علي النحو التالي:

H6: يوجد تأثير معنوي لتركيز الملكية الأجنبية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٤-٦ منهجية البحث

يستعرض الباحث في تلك الجزئية كلا من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، نموذج البحث، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، النماذج الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيرا نتائج اختبار فروض البحث، وذلك علي النحو التالي:

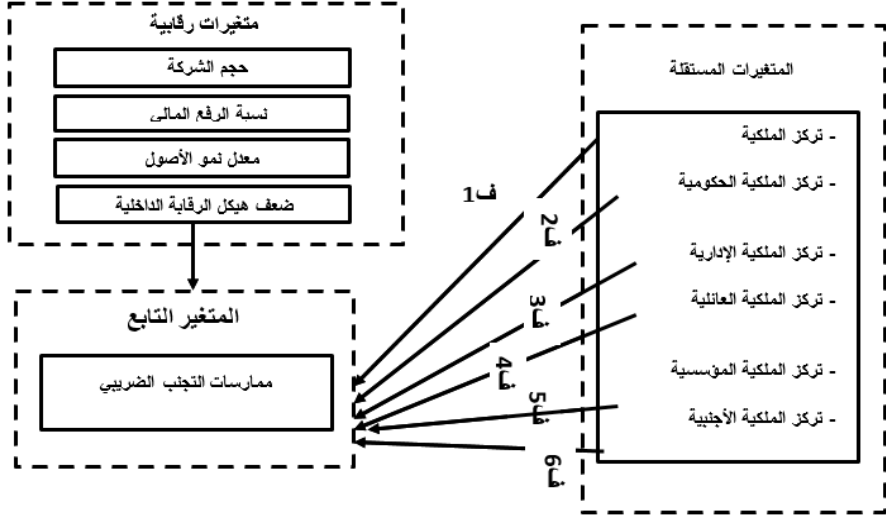
٦-٤-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، وإيجاد دليل عملي علي ما إذا كان هناك تأثير لتركيز هيكل الملكية سواء لكبار المساهمين، أو تركيز الملكية الإدارية أو تركيز الملكية الحكومية أو تركيز الملكية العائلية أو تركيز الملكية الأجنبية، علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البرصة المصرية قياسا علي (Rusydi, 2020).

٦-٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الشركات المساهمة غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، للفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠، وقد تم إختيار عينة تحكمية من هذه الشركات روعي في إختيارها عدة إعتبارات. أهم هذه الاعتبارات أن تكون قوائمها المالية والايضاحات المتممة لها متوافرة خلال سنوات الدراسة. وقد تم إستبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية. وبذلك بلغت عدد شركات عينة الدراسة (١٣٦) شركة بحجم إجمالي مشاهدات (٥٢٧) مشاهدة؛ قياسا علي (Azizkhani,2017; Lai, 2018; Oradi,2019)

٦-٤-٣ نموذج البحث



شكل ١: نموذج البحث

المصدر اعداد الباحث

٦-٤-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

يمكن توضيح متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الإنحدار وطريقة قياس كل متغير وإتجاه العلاقة المتوقعة من خلال الجدول (٣) التالي:

المتغير	الرمز	نوعه	طريقة القياس	المراجع
١- ممارسات التجنب الضريبي	TAXAV OID	تابع	المعادلة التالية(مصروف الضرائب الحالية والمؤجلة/ صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية) ولأغراض تحليل الحساسية سوف يتم قياسه بالمعادلة التالية (الضرائب النقدية المدفوعة/ صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الاستثنائية)	(Guenther et al., 2017; Firmansyah & Muliana,2018;
٢- تركيز الملكية	Owndwer	مستقل	بنسبة الأسهم المملوكة لأكثر خمس مساهمين للشركة i في الفترة t إلي إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة	(Zeng, 2011; KERR, 2019)
٣- تركيز الملكية الحكومية		مستقل	بنسبة الأسهم التي تملكها الدولة (شركات القطاع العام والجهات الحكومية) للشركة i في الفترة t إلي إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة	(Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018)
٤- تركيز الملكية الإدارية		مستقل	بنسبة الأسهم التي تملكها الإدارة العليا للشركة i في الفترة t من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة	(Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018)

المتغير	الرمز	نوعه	طريقة القياس	المراجع
٥- تركيز الملكية العائلية		مستقل	بنسبة الأسهم التي تملكها أفراد عائلية واحدة للشركة ؛ إلي الفترة t من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة	(Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018)
٦- تركيز الملكية المؤسسية		مستقل	يتم قياسه عن طريق استخدام نسبة الأسهم التي تملكها المؤسسات (البنوك، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار) للشركة ؛ في الفترة t من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة	(Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018)
٧- تركيز الملكية الأجنبية		مستقل	بنسبة الأسهم التي تملكها المستثمرون الأجانب للشركة ؛ في الفترة t من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة	(Osemene et al. 2018; Tessema et al. 2018)
٨- حجم الشركة	SIZE	رقابي	باللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول في تاريخ إعداد القوائم المالي	(Mita, 2017)
٩- الرفع المالي	LEV	رقابي	بقسمة إجمالي الالتزامات علي إجمالي الأصول	(Oradi and Rezaee, 2019)
١٠- معدل نمو الأصول	AGR	رقابي	ويشير إلي مدى تطور إجمالي الأصول للعام الحالي عن العام السابق ويتم قياسها باستخدام المعادلة التالية $\frac{\text{إجمالي الأصول للعام الحالي} - \text{إجمالي الأصول للعام السابق}}{\text{إجمالي الأصول للعام السابق}}$	(Baffa, 2017)
١١- ضعف هيكل الرقابة الداخلية	Control	رقابي	يأخذ القيمة (١) إذا كان هيكل الرقابة الداخلية فعال ولم يتم الإفصاح عن أوجه ضعف في هيكل الرقابة في تقرير المراجعة ويأخذ القيمة (٠) إذا تم الإفصاح عن أوجه ضعف أو قصور في هيكل الرقابة الداخلية	(Maigoshi & Kamardin, 2018)

٦-٤-٥ أدوات وإجراءات الدراسة والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث

يتناول الباحث في هذه الجزئية أدوات وإجراءات الدراسة ونموذج الانحدار المستخدم في إختبار كل فرض من فروض البحث، وذلك علي النحو التالي:

٦-٤-٥-١ أدوات وإجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة التطبيقية قياساً علي منهجية معظم الدراسات السابقة المماثلة (Aladwan & Shatnawi, 2019; Tijjani & Peter, 2020; Mulya, 2020) وذلك باستخدام البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها لشركات العينة عن الفترة من سنة ٢٠١٦ وحتى سنة ٢٠٢٠).^١ وقام الباحث بإجراء تحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة. وقد شملت إجراءات الدراسة قيام الباحث بعمل تحليل لمحتوى التقارير المالية للشركات المختارة ضمن العينة، وذلك بهدف استخراج وحساب قيم متغيرات الدراسة.

^١ تم الحصول علي القوائم المالية لشركات العينة من خلال موقع مباشر لنشر المعلومات

٦-٤-٥-٢ النماذج الإحصائية المستخدمة في إختبار فروض الدراسة (التحليل الأساسي)

تم الإعتماد علي عدة نماذج للانحدار لإختبار فروض البحث. وفيما يلي توضيح لهذه النماذج:
نموذج إختبار الفرض الأول (H1):

لاختبار أثر تركيز الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي وتم الإعتماد علي نموذج الإنحدار التالي:

$$TAXAVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1 Owndwer_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$TAXAVOID_{it}$: مستوى التجنب الضريبي الشركة i في نهاية السنة المالية t .

β_0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

$Owndwer_{it}$: نسبة الأسهم التي يمتلكها كبار المساهمين للشركة i في السنة المالية t .

ε_{it} : الخطأ العشوائي

نموذج اختبار الفرض الثاني (H2):

لاختبار أثر تركيز هيكل الملكية الحكومية علي ممارسات التجنب الضريبي وتم الإعتماد علي نموذج الإنحدار التالي:

$$TAXAVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1 Gowner_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Gowner_{it}$: نسبة الأسهم التي يمتلكها الدولة للشركة i في السنة المالية t .

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

نموذج اختبار الفرض الثالث (H3):

لاختبار أثر تركيز هيكل الملكية الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي وتم الإعتماد علي نموذج الإنحدار التالي:

$$TAXAVOID_{it} = \beta_0 + \beta_1 Mowner_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$Mowner_{it}$: نسبة الأسهم التي يمتلكها مديري الإدارة العليا للشركة i في السنة المالية t .

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

نموذج اختبار الفرض الرابع (H4):

لاختبار أثر تركيز هيكل الملكية العائلية علي ممارسات التجنب الضريبي وتم الإعتماد علي نموذج الإنحدار التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{FOWNER}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

FOWNER_{it} : نسبة الأسهم التي يمتلكها أفراد عائلة واحدة للشركة i في السنة المالية t .

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

نموذج اختبار الفرض الخامس (H5):

لاختبار أثر تركيز هيكل الملكية المؤسسية علي ممارسات التجنب الضريبي وتم الإعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lowner}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

Lowner_{it} : نسبة الأسهم التي تمتلكها المؤسسات للشركة i في السنة المالية t .

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

نموذج اختبار الفرض السادس (H6):

لاختبار أثر تركيز هيكل الملكية الأجنبية علي ممارسات التجنب الضريبي وتم الإعتماد علي نموذج الانحدار التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Frowner}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

Frowner_{it} : نسبة الأسهم التي يمتلكها المستثمرون الأجانب للشركة i في السنة المالية t .

وباقى المتغيرات كما سبق تعريفها.

٦-٤-٦ أدوات التحليل الإحصائي

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتقدير معاملات نماذج الانحدار سابقة الذكر، وكذلك تحديد قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adj } R^2$) لكل نموذج وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F -Test، وعند إجراء تحليل الانحدار تم احتساب إحصائية معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor لتحديد درجة الارتباط الخطي المتعدد بين كل أو بعض المتغيرات المستقلة فإذا كانت إحصائية معامل تضخم التباين أكبر من (١٠) فإن هذا يعني وجود ارتباط ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات ومن ثم زيادة تباين مقدرات الانحدار. وقد تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج SPSS الإصدار رقم (٢٢). ويتم اختبار الفروض عند مستوى معنوية ٥%، فإذا كانت قيمة P -Value للنموذج وللمتغيرات المستقلة أقل من ٥% تيم قبول الفرض البديل ورفض

فرض العدم أما إذا كانت قيمة P-Value أكبر من أو تساوي ٥% يتم رفض الفرض البديل وقبول فرض العدم (Lee,2013).

وقبل اختبار الفروض قام الباحث بإجراء الإحصاءات الوصفية ويعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي.

جدول ٤: بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	Mean	Std. Deviation	MIX	MIN
TAXAVOID	.1090	.10211	0.3359	-0.3642
OWNDWER	.5030	.29340	0.997	0.0545
GOWNER	.1405	.30467	0.997	0
MOWNER	.2846	.26787	0.7905	0
FOWNER	.1474	.20423	0.6029	0
LOWNER	.1057	.18847	0.5639	0
FROWNER	.0760	.17928	0.6332	0
CONTROL	.2576	.43771	1	0
LEV	.4615	.66321	0.9440	0.0613
SIZE	9.1735	.73538	10.343	7.905
AG	2.5839	5.12430	9.707	-0.7241

* عدد مفردات العينة ٥٢٧ مشاهدة

يبين الجدول رقم (٤) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلي قيمة وأدني قيمة لمتغيرات الدراسة (التابع والمستقلة والرقابية) خلال فترة الدراسة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٠، ويتضح من الجدول السابق أن متوسط المتغيرات السابق ذكرها في الجدول أعلاه قريبه من الحد الأعلى والحد الأدنى وهو ما يشير إلي أنه يوجد تجانس في البيانات ولا يوجد قيم شاذة وهو ما يؤكد عليه قيم الانحراف المعياري، حيث يتضح أن قيم الانحراف المعياري لممارسات التجنب الضريبي، وتركز الملكية، والملكية الإدارية، وحجم الشركة أقل من المتوسط الحسابي لنفس المتغير.

بينما يشير الجدول السابق إلي أن الانحراف المعياري للمتغيرات الأخرى (الملكية الحكومية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية) أعلى من المتوسط بما يوضح تباين هذه المتغيرات في القوائم المالية لشركات العينة، هو وضع طبيعي حيث تشمل العينة علي ١٣٦ شركة (٥٢٧ مشاهدة) في قطاعات مختلفة عن سنوات مختلفة من الإزدهار والركود.

٦-٤-٧ نتائج إختبار فروض البحث

تتناول هذه الجزئية نتيجة اختبار فروض البحث وذلك علي النحو التالي:

٦-٤-٧-١ نتيجة اختبار الفرض الأول

لاختبار مدى وجود تأثير معنوي لتركز الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، تم إعادة صياغة الفرض الأول إحصائياً كالتالي:
H1: لا يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (١) علي النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Owndwer}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج نموذج الانحدار رقم (١) لاختبار العلاقة محل الفرض (H1).

جدول ٥: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقة محل الفرض الأول

Model (1)	في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	Sig
Constant	1.03	.000
Owndwer	0.06	.000
R ²	.012	
Adj R ²	.010	
F Statistic	6.904	
Model Sig	.009	

ويتضح من الجدول السابق أن المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠,٠١٢)، حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، وأيضاً يتضح معنوية النموذج حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠٩) وبالتالي عند مستوى معنوية ٥% فإن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. ويتضح أن المتغير المستقل (تركز الملكية) معنوي حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠٠) ومعامل الانحدار له موجب حيث بلغ (٠,٠٦). وبالتالي تم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز هيكل الملكية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما يتضح أن هذا التأثير إيجابي حيث قيمة β كانت موجبة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Oktaviyani& Munandar, 2017;

Tijjani & Peter, 2020; Mulya & Kristian, 2020)

ويرى الباحث أنه على الرغم من اختلاف بيانات التطبيق بين الدراسات ومنها البيئة المصرية، إلا أن هناك إتفاق بين أغلب الدراسات على أن هناك إرتباط إيجابي بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي.

٦-٤-٧-٢ نتيجة اختبار الفرض الثاني

لاختبار تأثير تركيز الملكية الحكومية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، تم إعادة صياغة الفرض الثاني إحصائياً كالتالي:
H2: لا يوجد تأثير معنوي لتركيز الملكية الحكومية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
 ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٢) علي النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Gowner}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج نموذج الانحدار رقم (٢) لاختبار العلاقة محل الفرض (H2).

جدول ٦: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقات محل الفرض الثاني

Model (2)	في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	Sig
Constant	0.151	.000
Gowner _{it}	.045	.007
R ²	.013	
Adj R ²	.011	
F Statistic	7.36	
Model	.007	
Sig		

ويتضح من الجدول السابق أن المقدر التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠,٠١٣)، حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، وأيضاً يتضح معنوية النموذج حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠٧) وبالتالي عند مستوى معنوية ٥% فإن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. ويتضح أن المتغير المستقل (تركيز الملكية الحكومي) معنوي حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠٠) ومعامل الانحدار له موجب حيث بلغ (٠,٠٦). وبالتالي تم رفض الفرض البديل ومن ثم قبول الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركيز هيكل الملكية الحكومية علي استخدامات الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما يتضح أن هذا التأثير إيجابي حيث قيمة β كانت موجبة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Gallemore & Maydew, 2014;

; Boussaidi, 2015)

٦-٤-٧-٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث

لاختبار تأثير تركيز الملكية الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية، تم إعادة صياغة الفرض الثالث إحصائياً كالتالي:
 H3: لا يوجد تأثير معنوي لتركيز الملكية الإدارية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٣) علي النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Mowner}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج نموذج الانحدار رقم (٣) لاختبار العلاقة محل الفرض (H3).

جدول ٧: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقات محل الفرض الثالث

Model (2)	في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	Sig
Constant	0.177	.000
Mowner _{it}	0.71	.001
R ²	.018	
Adj R ²	.017	
F Statistic	7.36	
Model Sig	.001	

ويتضح من الجدول السابق أن المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠,٠١٨)، حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، وأيضاً يتضح معنوية النموذج حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠١) وبالتالي عند مستوى معنوية ٥% فإن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. ويتضح أن المتغير المستقل (تركز الملكية الإدارية) معنوي حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠١) ومعامل الانحدار له موجب حيث بلغ (٠,٧١) وبالتالي تم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز هيكل الملكية الحكومية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما يتضح أن هذا التأثير إيجابي حيث قيمة β كانت موجبة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Gallemore & Maydew, 2014; Bousaidi, 2015)

٦-٤-٧-٤ نتيجة اختبار الفرض الرابع

لاختبار تأثير تركيز الملكية العائلية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية، تم إعادة صياغة الفرض الرابع إحصائياً كالتالي:

H4: لا يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية العائلية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٤) علي النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{FOWNER}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج نموذج الانحدار رقم (٤) لاختبار العلاقة محل الفرض (H4).

جدول ٨: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقات محل الفرض الرابع

Model (2)	في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	Sig
Constant	0.167	.000
Fowner _{it}	-0.73	.011
R ²	.011	
Adj R ²	.009	
F Statistic	6.435	
Model Sig	.011	

يتضح من الجدول السابق أن المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠,٠١١)، حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، وأيضا يتضح معنوية النموذج حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠١١) وبالتالي عند مستوي معنوية ٥% فإن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. ويتضح أن المتغير المستقل (تركز الملكية العائلية) معنوي حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠١١) ومعامل الانحدار له سالب حيث بلغ (-٠,٧٣) وبالتالي تم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية العائلية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما يتضح أن هذا التأثير سلبى حيث قيمة β كانت سالبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Gaaya & Lakhal, 2017).

٦-٤-٥ نتيجة اختبار الفرض الخامس

لاختبار تأثير تركيز الملكية المؤسسية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، تم صياغة الفرض الخامس إحصائيا كالتالي:

H5: لا يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية المؤسسية علي إستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٥) علي النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lowner}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج نموذج الانحدار رقم (٥) لاختبار العلاقة محل الفرض (H5).

جدول ٩: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقات محل الفرض الخامس

Model (2)	في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	Sig
Constant	0.114	.000
Lowner _{it}	-0.78	.001
R ²	.020	
Adj R ²	.018	
F Statistic	11.595	
Model Sig	.001	

يتضح من الجدول السابق أن المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠,٠٢٠)، حيث تقسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، وأيضاً يتضح معنوية النموذج حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠١) وبالتالي عند مستوي معنوية ٥% فإن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. ويتضح أن المتغير المستقل (تركز الملكية المؤسسية) معنوي حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠٠١) ومعامل الانحدار له سالب حيث بلغ (-٠,٧٨) وبالتالي تم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز هيكل الملكية المؤسسية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما يتضح أن هذا التأثير سلبي حيث قيمة β كانت سالبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Oktaviyani & (Munandar, 2017).

٦-٤-٧-٦ نتيجة اختبار الفرض السادس

لاختبار تأثير تركيز الملكية الأجنبية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، تم صياغة الفرض السادس إحصائياً كالتالي:
 H6: لا يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية الأجنبية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٦) علي النحو التالي:

$$\text{TAXAVOID}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Frowner}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويوضح الجدول رقم (١٠) نتائج نموذج الانحدار رقم (٦) وتحليل الارتباط بين المتغيرات الخاصة باختبار العلاقة محل الفرض (H6).

جدول ١٠: نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار العلاقات محل الفرض السادس

Model (2)	في ظل تجاهل المتغيرات الرقابية	
	β	Sig
Constant	0.113	.000
Frowner _{it}	-0.114	.000
R ²	.022	
Adj R ²	.020	
F Statistic	12.626	
Model Sig	.000	

يتضح من الجدول السابق أن المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (0,022)، حيث تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات في المتغير التابع، وأيضاً يتضح معنوية النموذج حيث القيمة الإحصائية (Sig) له بلغت (0,000) وبالتالي عند مستوي معنوية 5% فإن النموذج صالح لاختبار العلاقة محل الدراسة. ويتضح أن المتغير المستقل (تركز الملكية الأجنبية) معنوي حيث القيمة الإحصائية (Sig) له بلغت (0,000) ومعامل الانحدار له سالب حيث بلغ (-0,114) وبالتالي تم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز هيكل الملكية الأجنبية على استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما يتضح أن هذا التأثير سلبي حيث قيمة β كانت سالبة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Mulya, 2020).

٦-٤-٧ التحليل الإضافي

لإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، سيتم إعادة اختبار العلاقة للفروض الست السابقة، بعد إدخال متغيرات رقابية خاصة بكل من (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية) قياساً على بعض الدراسات السابقة ومنها (Cano Rodríguez, 2010; Burnett, 2020) للتعرف على ما إذا كان بناء النموذج الأساسي سليماً أم لا، ولإضفاء المزيد من الوضوح والفهم على العلاقات محل الدراسة بالتحليل الأساسي، وعليه سيتم إعادة اختبار العلاقات الرئيسية الموجودة بالتحليل الأساسي، الخاصة بفروض البحث بعد إدخال المتغيرات الرقابية للنموذج والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

٦-٤-٧-١ نتيجة اختبار الإضافي للفرض الأول

فقد حاول الباحث دراسة ما إذا كان تأثير تركيز هيكل الملكية على ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية يختلف بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، ولاختبار ذلك الفرض قام الباحث باستخدام نموذج انحدار رقم (٧)

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{owner}_{it} + \beta_2 \text{control}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{AG}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث (Size, LEV, AG, Control) لكل شركة (i) لكل سنة (t).

ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات الخاصة بالفرض الأول بعد إدخال بعض المتغيرات الرقابية من خلال الجدول رقم (١١) علي النحو التالي:

جدول ١١ : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض الأول

في ظل الاختبار الإضافي

	قبل ادخال المتغيرات الرقابية		بعد ادخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
Constant	1.03	.000	0.154	0.005	---
owner _{it}	0.06	.000	0.005	0.016	1.005
control _{it}	----	----	-0.056	0.000	1.038
LEV _{it}	----	----	-0.015	0.021	1.055
SIZE _{it}	----	----	-0.003	0.649	1.053
AG _{it}	----	----	0.000	0.581	1.063
R ²	.012		0.082		
Adj R ²	.010		0.073		
F Statistic	6.904		9.309		
Model Sig	.000		.000		
نتيجة إختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله		

يتضح من تحليل الجدول السابق رقم (١١) صلاحية ومعنوية النموذج للإختبار حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار العلاقة بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن زيادة القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,٠٨٢) بدلا من (٠,٠١٢) مما يعني أن المتغيرات الرقابية لها تأثير قوى علي تفسير العلاقة، وتحليل معاملات نماذج الانحدار، إتضح بقاء العلاقة معنوية وموجبة بين تركيز هيكل الملكية وممارسات التجنب الضريبي. كما إتضح وجود علاقة معنوية وسالبة لدرجة الرفع المالي وضعف هيكل الرقابة علي ممارسات التجنب الضريبي، وتشير النتائج أيضا إلي وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية لحجم الشركة علي ممارسات التجنب الضريبي وعدم وجود علاقة بين معدل نمو الأصول وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناء علي معنوية النموذجين _ قبل

إدخال المتغيرات الرقابية وبعد إدخال المتغيرات الرقابية_ فإننا نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز هيكل الملكية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦-٤-٧-٢ نتيجة اختبار الإضافي للفرض الثاني

حيث يقوم الباحث بإعادة اختبار العلاقات محل الدراسة والخاصة بالفرض الثاني بالتحليل الأساسي وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية والتمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، وذلك بهدف توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الخاصة بالفرض الثاني بالتحليل الأساسي والتحقق من القدرة التفسيرية للنموذج وإتجاه العلاقات محل الفرض الثاني وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية، وبالتالي يحاول الباحث الإجابة علي التساؤل الذي طرحه الباحث فيما يتعلق بهل تأثير تركيز الملكية الحكومية تختلف بعد إدخال المتغيرات الرقابية أم لا؟ وللإجابة علي ذلك التساؤل فقد قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الثاني بعد إدخال المتغيرات الرقابية باستخدام نموذج الانحدار رقم (٨) والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Gowner}_{it} + \beta_2 \text{control}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{AG}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويمكن توضيح نتيجة تحليل الانحدار للنموذج رقم (٨) من خلال الجدول رقم (١٠) وذلك علي النحو التالي:

جدول ١٢: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض الثاني قبل وبعد

إدخال المتغيرات الرقابية

	قبل ادخال المتغيرات الرقابية		بعد ادخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
Constant	.151	.000	0.153	0.005	1.151
Gowner _{it}	0.45	.007	0.01	0.016	1.186
control _{it}	----	----	-0.058	0.000	1.041
LEV _{it}	----	----	-0.015	0.021	1.039
SIZE _{it}	----	----	-0.002	0.649	1.072
AG _{it}	----	----	-0.001	0.581	1.151
R ²	.013		0.072		
Adj R ²	.011		0.063		
F Statistic	7.36		8.055		
Model Sig	.007		.000		
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله		

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (١٢) يتضح صلاحية ومعنوية النموذج حيث حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار أثر تركيز الملكية الحكومية علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية المتمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن زيادة القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,٠٧٢) بدلا من (٠,٠١٣) مما يعني أن المتغيرات الرقابية لها تأثير قوى علي تفسير تلك العلاقة، وتحليل معاملات نماذج الانحدار، ويتضح أن المتغير المستقل (تركز هيكل الملكية الحكومية) كان له تأثير معنوي موجب علي ممارسات التجنب الضريبي قبل إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحصائية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠٧) وظل كذلك له تأثير معنوي موجب علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحصائية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠٠). كما إتضح وجود علاقة معنوية وسالبة لدرجة الرفع المالي وضعف هيكل الرقابة علي ممارسات التجنب الضريبي، وتشير النتائج أيضا إلي وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية لحجم الشركة ومعدل نمو الأصول علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناء علي معنوية النموذجين _ قبل إدخال المتغيرات الرقابية وبعد إدخال المتغيرات الرقابية _ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي بين تركه هيكل الملكية الحكومية علي استخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦-٤-٧-٣ نتيجة اختبار الاضافى للفرض الثالث

حيث يقوم الباحث بإعادة اختبار العلاقات محل الدراسة والخاصة بالفرض الثالث بالتحليل الأساسي وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية والمتمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، وذلك بهدف توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الخاصة بالفرض الثالث بالتحليل الأساسي والتحقق من القدرة التفسيرية للنموذج وإتجاه العلاقات محل الفرض الثالث وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية، وبالتالي يحاول الباحث الإجابة علي التساؤل الذى طرحه الباحث فيما يتعلق بهل تأثير تركيز الملكية الإدارية تختلف بعد إدخال المتغيرات الرقابية أم لا؟ ولإجابة علي ذلك التساؤل فقد قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الثالث بعد إدخال المتغيرات الرقابية باستخدام نموذج الانحدار رقم (٩) والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Mowner}_{it} + \beta_2 \text{control}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{AG}_{it} + \epsilon_{it}$$

ويمكن توضيح نتيجة تحليل الانحدار للنموذج رقم (٩) من خلال الجدول رقم (١٣) وذلك علي النحو التالي:

جدول ١٣: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض الثالث قبل وبعد

إدخال المتغيرات الرقابية

	قبل ادخال المتغيرات الرقابية		بعد ادخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
Constant	.177	.000	0.143	0.012	-----
Mowner _{it}	0.71	.001	0.016	0.034	1.074
control _{it}	----	----	-0.056	0.000	1.054
LEV _{it}	----	----	-0.014	0.024	1.050
SIZE _{it}	----	----	-0.002	0.759	1.074
AG _{it}	----	----	0.000	0.634	1.091
R ²	.018		0.073		
Adj R ²	.017		0.064		
F Statistic	7.36		8.201		
Model Sig	.001		.000		
نتيجة إختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله		

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (١٣) يتضح صلاحية ومعنوية النموذج حيث حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار أثر تركيز الملكية الإدارية علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن زيادة القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,٠٧٣) بدلا من (٠,٠١٨) مما يعني أن المتغيرات الرقابية لها تأثير قوى علي تفسير تلك العلاقة، وتحليل معاملات نماذج الانحدار، ويتضح أن المتغير المستقل (تركز هيكل الملكية الإدارية) كان له تأثير معنوي موجب علي ممارسات التجنب الضريبي قبل إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠١) وظل كذلك له تأثير معنوي موجب علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٣٤). كما إتضح وجود علاقة معنوية وسالبة لدرجة الرفع المالي وضعف هيكل الرقابة علي ممارسات التجنب الضريبي، وتشير النتائج أيضا إلي وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية لحجم الشركة علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وعدم وجود علاقة بين معدل نمو الأصول وممارسات التجنب الضريبي. وبناء علي معنوية النموذجين _ قبل إدخال المتغيرات الرقابية وبعد إدخال المتغيرات الرقابية _ فإننا نرفض فرض عدم ونقبل الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية الإدارية واستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦-٤-٧-٧-٤ نتيجة اختبار الاضافى للفرض الرابع

حيث يقوم الباحث بإعادة إختبار العلاقات محل الدراسة والخاصة بالفرض الرابع بالتحليل الأساسي وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية والمتمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، وذلك بهدف توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الخاصة بالفرض الرابع بالتحليل الأساسي والتحقق من القدرة التفسيرية للنموذج وإتجاه العلاقات محل الفرض الرابع وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية، وبالتالي يحاول الباحث الإجابة علي التساؤل الذي طرحه الباحث فيما يتعلق بهل تأثير تركيز الملكية العائلية تختلف بعد إدخال المتغيرات الرقابية أم لا؟ ولإجابة علي ذلك التساؤل فقد قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الرابع بعد إدخال المتغيرات الرقابية باستخدام نموذج الانحدار رقم (١٠) والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 Fowner_{it} + \beta_2 control_{it} + \beta_3 SIZE_{it} + \beta_4 LEV_{it} + \beta_5 AG_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويمكن توضيح نتيجة تحليل الانحدار للنموذج رقم (١٠) من خلال الجدول رقم (١٤) وذلك علي النحو التالي:

جدول ١٤: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض الرابع قبل وبعد

إدخال المتغيرات الرقابية

	قبل ادخال المتغيرات الرقابية		بعد ادخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
Constant	.167	.000	0.161	0.012	-----
Fowner _{it}	-0.73	.011	-0.018	0.039	1.071
control _{it}	----	----	-0.059	0.000	1.033
LEV _{it}	----	----	-0.0145	0.024	1.039
SIZE _{it}	----	----	-0.003	0.635	1.097
AG _{it}	----	----	-0.001	0.478	1.083
R ²	.011		0.072		
Adj R ²	.009		0.064		
F Statistic	6.435		8.160		
Model Sig	.011		.000		
نتيجة إختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله		

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (١٤) يتضح صلاحية ومعنوية النموذج حيث حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار أثر تركيز الملكية العائلية علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن زيادة القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,٠٧٢) بدلا من (٠,٠١١) مما يعني أن المتغيرات الرقابية لها تأثير قوى علي

تفسير تلك العلاقة، وتحليل معاملات نماذج الانحدار، ويتضح أن المتغير المستقل (تركز هيكل الملكية العائلية) كان له تأثير معنوي سالب علي ممارسات التجنب الضريبي قبل إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحصائية (Sig) لها بلغت (٠,٠١١) وظل كذلك له تأثير معنوي سالب علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحصائية (Sig) لها بلغت (٠,٠٣٩). كما إتضح وجود علاقة معنوية وسالبة لدرجة الرفع المالي وضعف هيكل الرقابة علي ممارسات التجنب الضريبي، وتشير النتائج أيضا إلي وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية لحجم الشركة و معدل نمو الأصول علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناء علي معنوية النموذجين _ قبل إدخال المتغيرات الرقابية وبعد إدخال المتغيرات الرقابية_ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل: يوجد تأثير معنوي لتركز الملكية العائلية واستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦-٤-٧-٥ نتيجة اختبار الاضافي للفرض الخامس

حيث يقوم الباحث بإعادة اختبار العلاقات محل الدراسة والخاصة بالفرض الخامس بالتحليل الأساسي وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية والمتمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، وذلك بهدف توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الخاصة بالفرض الرابع بالتحليل الأساسي والتحقق من القدرة التفسيرية للنموذج وإتجاه العلاقات محل الفرض الخامس وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية، وبالتالي يحاول الباحث الإجابة علي التساؤل الذي طرحه الباحث فيما يتعلق بهل تأثير تركيز الملكية المؤسسية تختلف بعد إدخال المتغيرات الرقابية أم لا؟ وللإجابة علي ذلك التساؤل فقد قام الباحث بإعادة اختبار الفرض الخامس بعد إدخال المتغيرات الرقابية باستخدام نموذج الانحدار رقم (١١) والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Lowner}_{it} + \beta_2 \text{control}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{AG}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويمكن توضيح نتيجة تحليل الانحدار للنموذج رقم (١١) من خلال الجدول رقم (١٥) وذلك علي النحو التالي:

جدول ١٥ : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض الخامس قبل وبعد

إدخال المتغيرات الرقابية

	قبل ادخال المتغيرات الرقابية		بعد ادخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
Constant	.114	.000	0.182	0.001	----
Lowner _{it}	-0.78	.001	-0.096	0.000	1.035
control _{it}	----	----	-0.058	0.000	1.049
LEV _{it}	----	----	-0.018	0.005	1.041

	قبل إدخال المتغيرات الرقابية		بعد إدخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
SIZE _{it}	----	----	-0.004	0.455	1.131
AG _{it}	----	----	-0.000	0.659	1.074
R ²	.020		0.100		
Adj R ²	.018		0.092		
F Statistic	11.595		11.627		
Model Sig	.001		.000		
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله		

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (١٥) يتضح صلاحية ومعنوية النموذج حيث حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار أثر تركيز الملكية المؤسسية علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن زيادة القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,١٠٠) بدلا من (٠,٠٢٠) مما يعني أن المتغيرات الرقابية لها تأثير قوى علي تفسير تلك العلاقة، وتحليل معاملات نماذج الإنحدار، ويتضح أن المتغير المستقل (تركز هيكل الملكية المؤسسية) كان له تأثير معنوي سالب علي ممارسات التجنب الضريبي قبل إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠١) وظل كذلك له تأثير معنوي سالب علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠٠). كما إتضح وجود علاقة معنوية وسالبة لدرجة الرفع المالي وضعف هيكل الرقابة علي ممارسات التجنب الضريبي، وتشير النتائج أيضا إلي وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية لحجم الشركة علي ممارسات التجنب الضريبي وعدم وجود علاقة بين معدل نمو الأصول وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناء علي معنوية النموذجين _ قبل إدخال المتغيرات الرقابية وبعد إدخال المتغيرات الرقابية _ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل: يوجد تأثير علاقة معنوي لتركز الملكية المؤسسية واستخدام الإدارة لممارسات التجنب الضريبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٦-٤-٧-٦-٦ نتيجة اختبار الإضافي للفرض السادس

حيث يقوم الباحث بإعادة اختبار العلاقات محل الدراسة والخاصة بالفرض السادس بالتحليل الأساسي وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية والمتمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، وذلك بهدف توفير المزيد من الوضوح علي العلاقات الخاصة بالفرض السادس بالتحليل الأساسي والتحقق من القدرة التفسيرية للنموذج وإتجاه العلاقات محل الفرض السادس وذلك بعد إدخال المتغيرات الرقابية، وبالتالي يحاول الباحث الإجابة علي التساؤل الذي طرحه الباحث فيما يتعلق بهل تأثير تركيز الملكية المؤسسية تختلف بعد إدخال المتغيرات الرقابية أم لا؟ ولإجابة علي

ذلك التساؤل فقد قام الباحث بإعادة اختبار الفرض السادس بعد إدخال المتغيرات الرقابية بإستخدام نموذج الانحدار رقم (١٢) والذي يمكن توضيحه علي النحو التالي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Frowner}_{it} + \beta_2 \text{control}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{AG}_{it} + \epsilon_{it}$$

ويمكن توضيح نتيجة تحليل الانحدار للنموذج رقم (١٢) من خلال الجدول رقم (١٦) وذلك علي النحو التالي:

جدول ١٦ : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض السادس قبل وبعد

إدخال المتغيرات الرقابية

	قبل ادخال المتغيرات الرقابية		بعد ادخال المتغيرات الرقابية		
	β	sig.	β	sig.	VIF
Constant	.113	.000	0.155	0.005	----
Frowner _{it}	-0.114	.001	-0.094	0.002	1.036
control _{it}	----	----	-0.057	0.000	1.033
LEV _{it}	----	----	-0.015	0.023	1.036
SIZE _{it}	----	----	-0.003	0.672	1.063
AG _{it}	----	----	-0.000	0.571	1.004
R ²	.022		0.074		
Adj R ²	.020		0.065		
F Statistic	12.626		8.303		
Model Sig	.000		.000		
نتيجة إختبار الفرض	تم قبوله		تم قبوله		

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (١٦) يتضح صلاحية ومعنوية النموذج حيث حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار أثر تركيز الملكية الأجنبية علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن زيادة القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,٠٧٤) بدلا من (٠,٠٢٢) مما يعني أن المتغيرات الرقابية لها تأثير قوى علي تفسير تلك العلاقة، وتحليل معاملات نماذج الانحدار، ويتضح أن المتغير المستقل (تركز هيكل الملكية الأجنبية) كان له تأثير معنوي سالب علي ممارسات التجنب الضريبي قبل إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠٠) وظل كذلك له تأثير معنوي سالب علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٠٢). كما إتضح

وجود علاقة معنوية وسالبة لدرجة الرفع المالي وضعف هيكل الرقابة علي ممارسات التجنب الضريبي، وتشير النتائج أيضا إلي وجود علاقة سلبية ولكن غير معنوية لحجم الشركة علي ممارسات التجنب الضريبي وعدم وجود علاقة بين معدل نمو الأصول و ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبناء علي معنوية النموذجين _ قبل إدخال المتغيرات الرقابية وبعد إدخال المتغيرات الرقابية_ فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بوجود علاقة معنوية بين تركيز هيكل الملكية الأجنبية وممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية.

٦-٤-٧-٨ تحليل الحساسية

لقد حاول الباحث تقييم مدى قوة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل التحليل الأساسي، عن طريق، إعادة اختبار الفرض الأول من البحث، في ظل الاعتماد على طريقة قياس بديلة للمتغير التابع، والمتمثل في ممارسات التجنب الضريبي، بدلا من قياسه باستخدام المعادلة التالية (مصرف الضرائب الحالية والمؤجلة/ صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الإستثنائية) سوف يتم قياسه بالمعادلة التالية (الضرائب النقدية المدفوعة / صافي الدخل قبل الضرائب والعناصر الإستثنائية) وبالتالي تم إعادة إختبار الفرض الأول للبحث والمتمثل في دراسة تأثير تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية، وتم إجراء تحليل الحساسية بالإعتماد علي نفس نموذج الانحدار رقم (٧) لاختبار الفرض الأول، ويتمثل ذلك النموذج فيما يلي:

$$P_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{owner}_{it} + \beta_2 \text{control}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \beta_5 \text{AG}_{it} + \varepsilon_{it}$$

ويمكن توضيح نتائج إختبار الفرض الأول في ظل نموذج التحليل الإضافي وتحليل الحساسية من خلال الجدول رقم (١٥) وذلك علي النحو التالي:

جدول ١٧: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار العلاقات محل الفرض الثاني في ظل

التحليل الأساسي وتحليل الحساسية

	في ظل التحليل الإضافي			في ظل تحليل الحساسية		
	β	sig.	VIF	β	sig.	VIF
Constant	0.154	0.005	--	0.099	0.013	--
owner _{it}	0.005	0.016	1.005	.005	0.040	1.005
control _{it}	-0.056	0.000	1.038	0.047-	.000	1.038
LEV _{it}	-0.015	0.021	1.055	0.005-	.054	1.033
SIZE _{it}	-0.003	0.649	1.053	0.007-	.304	1.036
AG _{it}	0.000	0.581	1.063	0.001-	.475	1.063
N	528			528		
R ²	0.082			0.046		
adj. R ²	0.073			0.036		

	في ظل التحليل الإضافي			في ظل تحليل الحساسية		
	β	sig.	VIF	β	sig.	VIF
F-statistics	9.309			4.977		
Model Sig	.000			0.000		
نتيجة اختبار الفرض	تم قبوله			تم قبوله		

وبتحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (١٥) يتضح صلاحية ومعنوية النموذج حيث حيث مازالت قيمة P_Value عند مستوى المعنوية المقبول وهو أقل من ٥% وبالتالي فالنموذج صالح لاختبار تأثير تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي بعد إدخال المتغيرات الرقابية متمثلة في (حجم الشركة، والرفع المالي، ومعدل نمو الأصول، وضعف هيكل الرقابة الداخلية)، فضلا عن انخفاض القوة التفسيرية للنموذج فقد أصبحت (٠,٠٤٦) بدلا من (٠,٠٨٢) مما يعني انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج في ظل تحليل الحساسية عن التحليل الإضافي، وتحليل معاملات نماذج الانحدار، ويتضح أن المتغير المستقل (تركز هيكل الملكية) له تأثير معنوي موجب علي ممارسات التجنب الضريبي في ظل التحليل الإضافي حيث القيمة الإحتمالية (Sig) له بلغت (٠,٠١٦) وظل كذلك له تأثير معنوي موجب علي ممارسات التجنب الضريبي في ظل تحليل الحساسية حيث القيمة الإحتمالية (Sig) لها بلغت (٠,٠٤٠) وبالتالي يمكن القول أن هناك تأثير معنوي موجب لتركز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي في ظل التحليل الأساسي وتحليل الحساسية.

وبالتالي يري الباحث أن تأثير تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية لا يختلف باختلاف طريقة قياس ممارسات التجنب الضريبي.

٦-٥ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

إستهدف البحث دراسة وإختبار أثر تركيز هيكل الملكية علي ممارسات التجنب الضريبي، وذلك بالتطبيق علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية في تحليلها الأساسي أن تركيز هيكل الملكية يؤثر تأثيرا معنويا موجبا علي ممارسات التجنب الضريبي، وبالمثل يؤثر تركيز الملكية الحكومية وتركز الملكية الإدارية تأثيرا معنويا موجبا علي ممارسات التجنب الضريبي. وعلي الجانب الأخر يؤثر تركيز الملكية العائلية وتركز الملكية المؤسسية وتركز الملكية الأجنبية تأثيرا معنويا سالبا علي ممارسات التجنب الضريبي.

ولقد أيد التحليل الإضافي النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الأساسي وذلك بعد إضافة المتغيرات الرقابية المتمثلة في ضعف هيكل الرقابة، والرفع المالي، وحجم الشركة، ومعدل نمو الأصول. كما إتفق تحليل الحساسية مع التحليل الأساسي والإضافي علي نفس تلك النتائج.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

أولاً: تشجيع الشركات نحو الاتجاه لممارسات التجنب الضريبي غير الضارة والتي تتفق مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والحد من ممارسات التجنب الضريبي الضارة من خلال التشريعات الضريبية.

ثانياً: فرض عقوبات وغرامات مغلظة علي الشركات التي تمارس التجنب الضريبي الضار.

ثالثاً: ضرورة السعي لإنشاء جهة تنظيمية مستقلة تهتم بتنظيم القوانين الضريبية.

رابعاً: الإهتمام وتوعيه الشركات بالمسئولية الإجتماعية الملقاه علي عاتقها، والتأكيد علي ضرورة أن تدفع الشركات حصة عادلة من الضرائب.

واستناداً إلي ماتوصل إليه البحث من نتائج بشقيه النظري والعملي، يقترح الباحث عدداً من مجالات البحث المقترحة، وذلك علي النحو التالي:

- أثر تركيز هيكل الملكية علي ممارسات إدارة الأرباح.
- أثر خصائص مجلس الإدارة علي ممارسات التجنب الضريبي.
- أثر آليات الحوكمة علي ممارسات التجنب الضريبي.
- أثر التجارة الإلكترونية علي ممارسات التجنب الضريبي.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الشواربي، محمد عبد المنعم، ٢٠١٢، أثر آليات التنسيق الضريبي في الحد من أساليب التجنب الضريبي لتحسين المحاسبة الضريبية في الشركات الدولية، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية العامة والضرائب، العدد ٨٣، ص ٧-٥٢.

خليل، علي محمود مصطفى وإبراهيم، مني مغربي محمد، ٢٠١٥، أثر أنماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة علي جودة التقرير المالي عبر الإنترنت بالتطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد، العدد الأول ص ٦١٣-٦٧٣.

زيتون، محمد خميس خطاب، أثر نوع مكتب المراجعة علي سلوك التجنب الضريبي للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني ص ١٣١٦-١٣٧٠.

محمد، دلال محمد إبراهيم، ٢٠٢١، التأثير المشترك للتعرض المالي والتجنب الضريبي علي كل من القيمة السوقية وعوائد الأسهم دراسة اختبارية علي الشركات دولية النشاط المسجلة في البورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة دمياط، المجلد الثاني، العدد الثاني ص ٧٤٤ - ٧٩٢.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

- Ashraf.S.. Félix. E.. Serrasqueiro. Z. (2019). Do Traditional Financial Distress Prediction Models Predict the Early Warning Signs of Financial Distress?. Journal of Risk Financial Management. VOL. 12. ISS. 2.
- Astuti, D. F., Dewi, R. R., & Fajri, R. N. (2020). Pengaruh Corporate Governance dan Sales Growth terhadap Tax Avoidance di Bursa Efek Indonesia (BEI) 2014-2018. Ekonomis: Journal of Economics and Business, 4(1), 210-215.
- Baderscher, B., SH. Katz, and S. Rego, 2013, The separation of ownership and corporate tax avoidance, Journal of Accounting and Economics, 56: 228-250.
- Bauweraerts, J., and J. Vandernoot, 2013, Allowance for corporate equity and tax aggressiveness: Do family firms differ from non-family firms?, Journal of Management Research, 5(3): 1-16.
- Bilicka, K., Qi, Y., Shang, D. (2020). Tax Avoidance Regulations and Stock Market Responses, Paper presented at 76th Annual Congress of the International Institute of Public Finance (IIPF 2020), Reykjavík, Iceland, Research output: Conference Papers › Refereed conference paper.
- Bornemann, T. (2018). Tax avoidance and accounting conservatism. WU International Taxation Research Paper Series, (2018-04).
- Boussaidi, A., and M. Hamed, 2015, The impact of governance mechanisms on tax aggressiveness: empirical evidence from Tunisian context, Journal of Asian Business Strategy, 5(1):1-12.
- Bradshaw, M., Liao, G., & Ma, M. S. (2019). Agency costs and tax planning when the government is a major shareholder. Journal of Accounting and Economics, 67(2-3), 255-277.

- Chan, K., PH. Mo, and A. Zhou, 2013, Government ownership, Corporate governance and tax aggressiveness: evidence from china, *Accounting & Finance*, 53: 1029–1051.
- Chen, Sh., X. Chen, Q. Cheng, and T. Shevlin, 2010, Are family firms more tax aggressive than non-family firms?, *Journal of financial Economics*, 95:41–61.
- Chun, R., 2005, Corporate reputation: Meaning and measurement, *International Journal of Management Reviews*, 7(2):91–109.
- Chytis, E., Tasios, S., & Filos, I. (2020). The effect of corporate governance mechanisms on tax planning during financial crisis: an empirical study of companies listed on the Athens stock exchange. *International Journal of Disclosure and Governance*, 17(1), 30–38.
- Dyreng, S. D., Hanlon, M., and Maydew, E. L. 2008. Long-Run Corporate Tax Avoidance. *The Accounting Review*, 83(1):61–82.
- Dyreng, S., M. Hanlon, and E. Maydew, 2010, The effects of executives on corporate tax avoidance, *The Accounting Review*, 85(4): 1163–1189.
- Endah , E., Aurora, A. (2020). The Impact Analysis of Return on Asset, Leverage and Firm Size to Tax Avoidance, *Jurnal Akuntansi*, Volume 12 Nomor 2, 256 – 264.
- Feller, A., and D. Schanz. 2017. The Three Hurdles of Tax Planning: How Business Context, Aims of Tax Planning, and Tax Manager Power Affect Tax Expense. *Contemporary Accounting Research* 34 (1): 494– 524.
- Firmansyah, A., and R. Muliana. 2018. The Effect of Tax Avoidance and Tax Risk on Corporate Risk. *Jurnal Keuangan dan Perbankan* 22 (4): 643–656.
- Gaaya, S., Lakhali, N., & Lakhali, F. (2017). Does family ownership reduce corporate tax avoidance? The moderating effect of audit quality. *Managerial Auditing Journal*.
- Gallemore, J., E. Maydew, and J. Thornock, 2014, The reputational costs of tax avoidance, *Contemporary Accounting Research*, 31(4): 1103–1133.
- Guo, J. T., & Hung, F. S. (2020). Tax evasion and financial development under asymmetric information in credit markets. *Journal of Development Economics*, 102463.

- Handayani, Y. D., & Ibrani, E. Y. (2019). Corporate governance, share ownership structure and tax avoidance
- Hanlon, M., and J. Slemord, 2009, What does tax aggressive signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement, *Journal of Public Economics*, 93:126-141.
- Hardeck, I., and R., Hertl, 2014 ,Consumer reactions to corporate tax strategies: effects on corporate reputation and purchasing behavior, *Journal of Business Ethics*, 123: 309-326.
- Huang, H., G. Lobo, C. Wang, and H. Xie, 2014, Customer concentration and corporate tax avoidance, *Journal of Banking& Finance*, 72:184-200.
- Hus, P., J. Moore, and D. Neubaum, 2014, Tax avoidance, financial experts on the board, and Business Strategy, Working Paper, California State University, Oregon State University, 1-43, <http://papers.ssrn.com>, visited 6/3/2017.
- Hussein, W. N. (2018). Impact of national culture on tax evasion through applying accounting conservatism in Iraq (Doctoral dissertation, Ph. D. thesis, Doctoral School of Management and Business Administration Sciences, Szent Istvan University, Godollo. Hungary).
- Innocent, O. C., & Gloria, O. T. (2018). Effect of Corporate Governance Mechanisms on Tax Aggressiveness of Quoted Manufacturing Firms on the Nigerian Stock Exchange. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 1-20.
- Ioniță, C., Ibadula, B., Vlad, C., & Brezeanu, P. (2017, July). Crackdown on tax evasion—improving ways of coordination between the tax authorities and automatic exchange of information developments in Romania. In *Proceedings of the International Conference on Business Excellence* (Vol. 11, No. 1, pp. 523-531). Sciendo.
- Irawan, F., Turwanto, T. (2020). The Effect of Tax Avoidance on Firm Value with Tax Risk as Moderating Variable, ISSN: Volume 83,Page No. 9696 - 9707.
- Islam, A., Rashid, M. H. U., Hossain, S. Z., & Hashmi, R. (2020). Public policies and tax evasion: evidence from SAARC countries. *Heliyon*, 6(11), e05449.

- Jamei R (2017). Tax avoidance and corporate governance mechanisms: Evidence from Tehran stock exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues* 7(4):638-644.
- Jamei, R. (2017). Tax Avoidance and Corporate Governance Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(4)
- Jamei, R. (2017). Tax Avoidance and Corporate Governance Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(4)
- Karami, R., Vaez, S. A., & Rekabdar, G. (2020). The Impact of Effective Corporate Governance on the Relationship between Tax Gap and Future Profit Changes in Iranian Economy. *Advances in Mathematical Finance and Applications*, 5(4), 491-505
- Khurana, I., and W. Moser, 2013, Institutional shareholders' investment horizons and tax avoidance, *Journal of the American Taxation Association*, 35(1): 111-134.
- Klassen, K. J., Lisowsky, P., and Mescall, D. 2016. The Role of Auditors, Non-Auditors, and Internal Tax Departments in Corporate Tax Aggressiveness. *The Accounting Review*, 91(1):179-205.
- Klassen, K., P., Lisowsky, and D., Mescall, 2016, The role of auditors, non-auditors, and internal tax departments in corporate tax aggressiveness, *The Accounting Review*, 9(1):179-205.
- Landry, S., M. Deslandes, and A. Fortin, 2013, Tax aggressiveness, corporate social responsibility, and ownership structure, *Journal of Accounting, Ethics & Public Policy*, 14(3):611-645.
- Lanis, R., and G. Richardson, 2011, The effect of board of director composition on corporate tax aggressiveness, *Journal of Accounting Public Policy*, 30:50-70.
- Lanis, R., Richardson, G., Liu, C., and McClure, R. 2019. The Impact of Corporate Tax Avoidance on Board of Directors and CEO Reputation. *Journal of Business Ethics*, 160(2):463-498.

- Lento, C., and Yeung, W. H. 2020. The Role of the Big 4 and Second-Tier International Networks in Redeveloping China's Audit Market. *Managerial Auditing Journal*. InPress.
- Liang, S., and K. Wei. 2019. Market Volatility Risk and Stock Returns around the World: Implication for Multinational Corporations. *International Review of Finance*: 2-37
- Lin, F., Wu, C. M., Fang, T. Y., & Wun, J. C. (2014). The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation. *Economic Modelling*, 37, 164-174.
- McClure, C. (2019). Tax Avoidance and the Real Effect of Tax-Risk Disclosures. *Chicago Booth Research Paper*, (19-14).
- Muhsin, M. S. K. (2019). Looking for Empirical Evidence Between Accounting Conservatism and Ownership Structure Towards the Aggressive Tax Avoidance in Public Listed Companies of Indonesia.
- Mulya, "Implementation of corporate social responsibility and good corporate governance can reduce the amount of tax avoidance: Empirical study on manufacturing companies listed on the Indonesia Stock Exchange," *International Journal of Pure and Applied Mathematics*, vol. 119, no. (15), pp. 757-770, 2018.
- Mulya, A. S., & Kristian, K. (2020, March). The Role of Indonesian Company Owners in Aggressive Tax Planning. In *Annual International Conference on Accounting Research (AICAR 2019)* (pp. 174-178). Atlantis Press
- Nengzih (2018). Determinants of Corporate Tax Avoidance: Survey on Indonesia's Public Listed Company. *International Journal of Economics, Business and Management Research* 2(2):133-145.
- Nugroho, W. C., & Agustia, D. (2018). Corporate governance, tax avoidance, and firm value. *AFEBI Accounting Review*, 2(02), 15-29.
- Oktaviyani, R., & Munandar, A. (2017). Effect of solvency, sales growth, and institutional ownership on tax avoidance with profitability as moderating variables in Indonesian property and real estate companies. *Binus Business Review*, 8(3), 183-188.
- Ratu, M. K., & Siregar, S. V. (2019, October). Does Managerial Ability and Corporate Governance Mitigate Tax Avoidance Activities When

- Environmental Uncertainty is Considered?. In 2018 International Conference on Islamic Economics and Business (ICONIES 2018). Atlantis Press.
- Rawiwan K (2013). Tax Aggressiveness, Corporate Governance, and Firm Value: An Empirical Evidence from Thailand. (Unpublished M.Sc Finance Dissertation), Thammasat University, Bangkok, Thailand.
- Rusydi, M. K. (2020, April). Aggressive Tax Avoidance, Corruption, and Good Governance. In 3rd Asia Pacific International Conference of Management and Business Science (AICMBS 2019) (pp. 139–154). Atlantis Press.
- Sagir, D., Abubakar, M. A., & Shuaib, A. I. (2019). Accounting Conservatism and Tax Influence after IFRS Adoption in Nigeria. *Journal of International Business and Management*, 2(2), 01–07.
- Salawu RO, Adedeji ZA (2017). Corporate Governance and Tax Planning Among Non-Financial Quoted Companies in Nigeria. *African Research Review* 11(3):42–59.
- Shin, I., & Park, S. (2019). The relation between product market competition and corporate tax avoidance: evidence from Korea. *Investment Management & Financial Innovations*, 16(2), 313.
- Thomas, G. N., & Aryusmar, L. I. (2020). The effect of effective tax rates, leverage, litigation costs, company size, institutional ownership, public ownership and the effectiveness of audit committees in accounting conservatism at public companies LQ45. *Journal of Talent Development and Excellence*, 85–91
- Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). Ownership structure and tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation*, 12(3), 99–107.
- Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). Ownership structure and tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation*, 12(3), 99–107.
- Uchendu O, Ironkwe D, Nwaiwu D (2016). Corporate governance mechanism and tax planning in Nigeria. *International Journal of Advanced Academic Research* 2(9):45–59.

- Waluyo, W. (2017). The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: Empirical Study of The Indonesian Banking Company. *The Accounting Journal of Binaniaga*, 2(02), 1-10.
- Wang, F., Xu, S., Sun, J., & Cullinan, C. P. (2020). Corporate tax avoidance: A literature review and research agenda. *Journal of Economic Surveys*, 34(4), 793-811.
- Widyastuti, T. (2018). The effect of corporate governance mechanism on tax avoidance: Evidence from manufacturing industries listed in the Indonesian stock exchange. *The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention*, 5(10), 5003-5007.
- Ying T (2015). *Corporate Governance and Tax Strategies in Chinese Listed Firms*.(Unpublished PhD Thesis), University of Nottingham
- Yuniarsih, N. (2018). The Effect of Accounting Conservatism and Corporate Governance Mechanism on Tax Avoidance. *Academic Research International*, 9(3).